المملكة المغربية
وزارة الأسرة والتضامن
والمساواة والتنمية الاجتماعية
ROYAUME DU MAROC-MINISTÈRE DE LA FAMILLE, DE LA SOLIDARITÉ, DE L'EGALITÉ ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL

الحملة الوطنية 14 لوقف العنف ضد النساء

25 نونبر – 23 دجنبر 2016

تقرير

العنف ضد المرأة نذالة..!

احترام المرأة.. "رجولة"

بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان

الفهرس

السياق العام.....5

محطات الحملة.....7

المحطة الأولى: ندوة وطنية لإعطاء الانطلاقة للحملة الوطنية 14 لوقف العنف ضد النساء.....9

مقتطف من كلمة السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية 11

أشغال اللقاء الوطني.....13

- كلمة السيدة ليلى الرحيوي، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دول المغرب العربي ONU FEMMES 14
- كلمة السيد جورج جورجي ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA.....15
- كلمة السيد منسق المرصد الوطني للعنف ضد النساء 16
- مداخلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية 17
- مداخلة ممثل وزارة الداخلية 18
- مداخلة الدكتور عبد الكريم بلحاج.....19

المحطة الثانية: لقاءات جهوية 21

- لقاء مدينة طنجة 29 نونبر 2016.....23
- لقاء مدينة الرشيدية 01 دجنبر 2016.....27
- لقاء مدينة شفشاون 06 دجنبر 2016.....29
- لقاء مدينة القنيطرة 06 دجنبر 2016 34
- لقاء مدينة فاس 07 دجنبر 2016 39
- لقاء مدينة سيدي إفني 08 دجنبر 2016.....45
- لقاء مدينة بني ملال 08 دجنبر 2016 49

- لقاء مدينة سيدي بنور 14 دجنبر 2016 55
- لقاء مدينة الداخلة 15 دجنبر 2016 61
- لقاء مدينة قلعة السراغنة 15 دجنبر 2016 65
- لقاء مدينة وجدة 19 دجنبر 2016 69

المحطة الثالثة: اختتام فعاليات الحملة الوطنية الـ14 لوقف العنف ضد النساء 75

- اللقاء الختامي للحملة الجمعة 23 دجنبر 2016 بالصخيرات 77
- كلمة السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية 78
- كلمة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة 80
- كلمة ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان 82
- كلمة منسق المرصد الوطني للعنف ضد النساء 83
- عرض وزارة التضامن والمرأة والاسرة والتنمية الاجتماعية 84

توصيات الحملة الوطنية التحسيسية الــرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء..... 86

- توصيات مرتبطة بالمجال المجال التشريعي 88
- توصيات مرتبطة بالمنظومة المؤسساتية 88
- توصيات مرتبطة بمجال التحسيس والتوعية 88
- توصيات مرتبطة بالسياسات العمومية 89
- توصيات مرتبطة بخدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف 89
- توصيات عامة 90

برنامج اللقاءات الوطنية والجهوية للحملة الرابعة عشر لمناهضة العنف ضد النساء 91

إحصائيات عدد المشاركين والمشاركات في لقاءات الحملة 92

السياق العام

يشكل العنف ضد النساء بكل أشكاله، الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي..، عائقا أمام حرية المرأة وانتهاكا لكرامتها. فهو يحد من قدرة النساء على التمتع بحقوقهن التي يقرها الدستور والقوانين الوطنية والمواثيق الدولية، ويؤثر على صحتهن النفسية والجسدية، ويحرمهن من الاستفادة من الفرص التي تتاح لهن للانخراط الفعال في المجتمع.

واستنادا إلى التقرير الوطني الأول، الذي أنجزه المرصد الوطني للعنف ضد النساء سنة 2015 بناء على المعطيات والإحصائيات المستقاة من خلايا استقبال النساء ضحايا العنف الموجودة على مستوى محاكم المملكة والمستشفيات ومراكز الشرطة ومراكز الدرك الملكي، يعتبر الشارع العام من بين الأماكن التي تشهد نسبا مرتفعة من العنف الجسدي الممارس ضد النساء، حيث تم تسجيل ما يقارب 53.7 بالمائة من حالات العنف سنة 2014 مقابل 54.9 بالمائة سنة 2013.

ومواصلة لجهودها في مناهضة الظاهرة والتحسيس بمخاطرها على المرأة والمجتمع على حد السواء، نظمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، كعادتها كل سنة بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، الحملة الوطنية التحسيسية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء، امتدت ما بين 25 نونبر و15 دجنبر 2016، وخصص لها هذه السنة موضوع العنف ضد النساء في الأماكن العمومية، وذلك تحت شعار:

العنف ضد المرأة نذالة.. !

احترام المرأة «رجولة»

وتم اختيار موضوع «العنف ضد النساء في الأماكن العمومية» تبعا لـ:

- التوجه الجديد للوزارة، منذ سنة 2012، من حيث اعتماد موضوعات جديدة وتعميق النقاش حولها واستخلاص التوصيات بشأنها؛
- تنامي حالات التحرّش في الأماكن العمومية، وارتفاع نسبة الاعتداءات الجسدية والجنسية ضد النساء، انطلاقا من التحليل الإحصائي لمعطيات المرصد الوطني للعنف ضد النساء؛
- الوقوف على الممارسات السلبية التي تعاني منها المرأة المعنفة على مستوى الفضاءات العامة؛
- توعية وتحسيس الفاعلين على مستوى تدبير الشأن العام الوطني والترابي بأهمية اتخاد تدابير وقائية وحمائية خلال عملية التهيئة التحضرية والعمرانية، وإنشاء البنى التحتية، وتأمين الخدمات العمومية الضرورية.

محطات الحملة

نظمت الحملة الوطنية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء **على ثلاث مراحل:**

المحطة الأولى: ندوة وطنية لإعطاء الانطلاقة للحملة الوطنية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء، التي نظمت يوم 25 نونبر 2016، والتي تميزت بكلمة السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والسيدة ليلى الرحيوي، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دول المغرب العربي ONU FEMMES، والسيد جورج جورجي، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، والسيد جمال الشاهدي، منسق المرصد الوطني للعنف ضد النساء. كما تميزت بتقديم عرض لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول الإنجازات المتحققة في مجال مناهضة العنف ضد النساء، ولوزارة الداخلية حول دور الجماعات الترابية في تجهيز وتهيئة الفضاءات العمومية وكذا عرض تحليلي للدكتور عبد الكريم بلحاج حوا انتشار العنف ضد النساء بالفضاء العام.

المحطة الثانية: لقاءات جهوية، بتنسيق مع مكونات القطب الاجتماعي، الذي يضم إلى جانب وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، امتدت من 29 نونبر إلى غاية 19 دجنبر 2016، بكل من مدن طنجة، والرشيدية، وشفشاون، والقنيطرة، وفاس، وسيدي إفني، وبني ملال، وسيدي بنور، ووجدة، وقلعة السراغنة والداخلة.

المحطة الثالثة: لقاء ختامي لتقديم الخلاصات والتوصيات المنبثقة عن اللقاءات الجهوية، الذي نظم يوم 23 دجنبر 2016 بقصر المؤتمرات بالصخيرات، والذي تميز بكلمة السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والسيدة ليلى الرحيوي، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في

دول المغرب العربي، والسيد عبد الإله يعقوب، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذا السيد جمال الشاهدي، منسق المرصد الوطني للعنف ضد النساء.

المحطة الأولى

ندوة وطنية لإعطاء الانطلاقة للحملة الوطنية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء

مقتطف من كلمة السيدة بسيمة الحقاوي
وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

إن المغرب، ومن منطلق الوفاء بالتزاماته الدولية وتلك المتضمنة في تشريعاته الوطنية والبرامج الحكومية، انخرط منذ عقدين من الزمن في مسلسل مناهضة العنف ضد النساء، وعيا منه بأن بلوغ درجات متقدمة من التنمية رهين بتوفير الأمن والطمأنينة للمواطنين، رجالا ونساء، دون تمييز، وأن رقي المجتمع الحقيقي ينبع من سيادة قيم التعايش ومبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، أسس الدستور المغربي لسنة 2011 لمبدأ «حظر ومكافحة كل أشكال التمييز»، وأكد في الفصل 22 على وجوب ضمان السلامة الجسدية والمعنوية للأفراد، حيث «لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة»، كما « لا يجوز لأي أحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مُهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية..».

وإذا كنا اليوم نناقش موضوع «العنف ضد النساء في الأماكن العمومية»، فإن مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء يعاقب على كل من أمعن في مضايقة الغير في الفضاءات العمومية، بأفعال أو أقوال أو إشارات ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية، ويضاعف نص القانون العقوبة إذا كان مرتكب الفعل زميلا في العمل أو من الأشخاص المكلفين بحفظ النظام والأمن في الفضاءات العمومية أو غيرها.

اللقاء الوطني لانطلاق الحملة الوطنية

إحياء لليوم العالمي لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات، الذي يصادف 25 نونبر من كل سنة، نظمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بتنسيق مع التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، الحملة الوطنية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء، والتي امتدت فعالياتها من 25 نونبر إلى غاية 23 دجنبر 2016 حول موضوع العنف في الأماكن العمومية تحت شعار:

العنف ضد المرأة نذالة.. !

احترام المرأة "رجولة"

وترأست السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ندوة وطنية يوم الجمعة 25 نونبر 2016 بقصر المؤتمرات بالصخيرات، التي أعلنت من خلالها عن انطلاق الحملة الوطنية الرابعة عشر لمحاربة العنف ضد النساء، والتي ستشمل إحدى عشرة محطة من 25 نونبر إلى غاية 23 دجنبر 2016 بكل من مدن القنيطرة، وشفشاون، وسيدي بنور، وفاس، وبني ملال، ووجدة، وقلعة السراغنة، والرشيدية، وسيدي إفني، والداخلة، إضافة إلى لقاء وطني لاختتام فعاليات هذه الحملة.

كلمة السيدة ليلى الرحيوي، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المغرب العربي ONU FEMMES

أكدت السيدة ليلى الرحيوي، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دول المغرب العربي، أن العنف ضد النساء يعد وجها من أوجه انتهاك حقوق الإنسان بشكل عام، وعائقا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطور وضع ومسار المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وأشارت إلى نسبه المتزايدة، وهو ما تعكسه الأرقام المسجلة على الصعيدين المحلي والدولي، والتي كشفت أن واحدة من بين ثلاث نساء تتعرض للعنف، بمعدل يصل إلى 65.6 بالمائة بالمناطق الحضرية، و56 بالمائة بالمناطق القروية.

كما أكدت أن الظاهرة تبرز بشكل كبير في الأماكن العمومية، حيث تنتشر السلوكيات المكرسة للعنف واللامساواة بين الجنسين، وهو ما يتسبب في عرقلة ولوج النساء إلى هذه الأماكن، التي تشمل مقار العمل والدراسة، وبالتالي عرقلة إشراكهن في المجتمع، وفي تنميته والنهوض به.

كلمة السيد جورج جورجي، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

أكد السيد جورج جورجي، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن حماية النساء من الممارسات الضارة والمهددة لحريتهن شرط لا غنى عنه لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، إلى جانب إرساء خدمات وتدابير أمنية وقانونية لحماية النساء ضحايا العنف ودعمهن لإعادة بناء حياتهن ومواجهة الأثر النفسي والاجتماعي للظاهرة.

وأوضح أن المغرب كان من أوائل الدول التي التزمت بمحاربة العنف ضد المرأة، لاسيما من خلال الإشراك الفعلي للحكومة والمجتمع المدني، والمرافعة وبناء القدرات ودعم تحديث النظام القانوني، والعمل على تفكيك الصور النمطية التي تعد تربة خصبة للعنف، وإخراج الظاهرة من دائرة الصمت، مجددا التزام صندوق الأمم المتحدة للإسكان بدعم البلدان التي تعمل لوضع حد لظاهرة العنف، وتعزيز الإنجازات المحققة في المجال، بهدف ضمان سلامة النساء وانخراطهن في الجهود الرامية إلى تحقيق أجندة 2030 الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

كلمة السيد جمال الشاهدي، منسق المرصد الوطني للعنف ضد النساء

أكد السيد جمال الشاهدي، منسق المرصد الوطني للعنف ضد النساء، على أهمية مبادرة الحكومة إلى إعداد مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، باعتباره يتضمن مجموعة من المقتضيات القانونية التي تعاقب المعنف وتحمي النساء ضحايا العنف، مشددا على ضرورة التعجيل بالمصادقة عليه وإصداره لتصبح مقتضياته نافذة.

واعتبر أن الجميع مسؤول عن ضرورة تغيير السلوكات والأفكار التي تسيئ للمرأة ولمكانتها داخل المجتمع.

مداخلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

استعرض ممثل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، السيد علي الرحاوي، أهم المنجزات الوطنية في مجال مناهضة العنف ضد النساء، حيث أبرز التقدم الذي حققه المغرب في المجال التشريعي، والذي يتجلى في إعداد مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ومشروع قانون محاربة العنف ضد النساء، والمصادقة عليهما في مجلسي الحكومة والنواب في انتظار استكمال مسطرة المصادقة البرلمانية على مستوى مجلس المستشارين.

وعلى مستوى تطوير المعرفة بالظاهرة، تطرق العرض إلى التقدم المحرز على مستوى تطوير وتفعيل المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء، بالإضافة إلى إنجاز المرصد الوطني للعنف ضد النساء للتقرير السنوي الأول بناء على معطيات خلايا استقبال النساء ضحايا العف على مستوى محاكم المملكة، المستشفيات العمومية، مصالح الشرطة والدرك الملكي.

وتم التأكيد على الأهمية الكبرى التي توليها الوزاة للشراكة مع مراكز الاستماع والتوجيه القانوني للنساء ضحايا العنف، حيث تم دعم 44 مركز سنة 2015 بملغ 10.5 مليون درهم، كما عملت الوزارة على إحداث وتدبير 40 فضاء متعدد الوظائف للنساء تقدم خدمات متنوعة للنساء ضحايا العنف من بينها: الاستقبال، الاستماع، التوجيه، المواكبة، فضلا عن خدمة الإيواء المؤقت.

وأبرز المتدخل الأهمية التي توليها الوزارة للحملات التحسيسية الوطنية التي أصبحت تنظم وفق بُعدين أساسيين، يتمثلان في تسليط الضوء على مواضيع جديدة لم يسبق التطرق لها من قبل، وبُعد جهوي بامتياز يستهدف جميع جهات ومناطق المملكة للتحسيس بخطور الظاهرة وآثارها الوخيمة على المجتمع.

مداخلة ممثل وزارة الداخلية

وفي مداخلته بهذه المناسبة، اعتبر ممثل المديرية العامة للجماعات المحلية أن الجماعات الترابية يجب أن تقوم بدور أساسي في تبني قضايا المرأة والنوع بصفة عامة، بصفتها مسؤولة عن تدبير الشأن العام على المستوى الترابي وبالتالي معرفتها بالاحتياجات الملحة للمواطنات والمواطنين، وأكد على أن المديرية العامة للجماعات المحلية تقوم بدور محوري في مواكبة الجماعات الترابية في عملية إعداد مخططات التنمية المحلية والتي يتم الحرص على صياغتها وفق مقاربة النوع الاجتماعي، مبرزا في الوقت ذاته أن المديرية ستأخذ على عاتقها تحسيس المنتخبين المحليين بضرورة توفير بنيات تحتية وأماكن عمومية آنة للنساء وذلك في تنسيق مع باقي المتدخلين الحكوميين وكذلك من المجتمع المدني.

مداخلة الدكتور عبد الكريم بلحاج

قدم الدكتور عبد الكريم بلحاج، أستاذ علم النفس الاجتماعي بجامعة محمد الخامس بالرباط، تحليلا علميا حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء في الفضاءات العمومية، حيث أبرز أن الفضاء العمومي يتميز بخصائص المشاركة والتبادل والتواصل ونسج العلاقات والسير والجولان، ويجسد فضاء للقاء ينظمه المجتمع من خلال طقوس العرض والاجتناب، كما أنه يعكس فضاء للخبرة قياسا للتفاعلات القائمة على الحضور والتخفي. واعتبر السيد بلحاج أن العنف هو إخلال لحالة المعافاة والسلامة التي تعطي معنى للحياة، وأنه لا يتوقف على بيئة محددة أو سياق استثنائي، بل بالعكس أنه يشغل حيزا مهما من الحياة اليومية للمرأة ويحدث خلال أنشطتها العادية التي تقبل عليها أينما حلت وارتحلت.

واختتم الدكتور بلحاج مداخلته بالتأكيد على أن التعاطي مع العنف ضد النساء يجب أن يتم وفق رصد مظاهر العنف المنتشرة في المجتمع بطريقة

علميــة لتحديــد الأســباب والعوامــل المؤثــرة وتشــخيص المواقــف والســلوكات ونوعيـة الفئـات الفاعلـة، وأن التدخـل يجـب أن يكـون مـن خـلال أسـاليب الـردع والحمايـة، بالإضافـة إلى العمـل الوقـائي والفعـل التحسـيسي.

هـذا، وقـد عـرف هـذا اللقـاء الافتتاحـي للحملـة الرابعـة عـشر، حضـور كل مـن ممثـلات وممثـلي القطاعـات الحكوميـة، والمؤسسـات الوطنيـة، بمـا فيهـا مؤسسـة وسـيط المملكـة والمجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي والبرلمـان والهيئـات الدبلوماسـية والمنظـمات الدوليـة بالمغـرب وهيئـات ومنظـمات المجتمـع المـدني، إلى جانـب أعضـاء المراصـد الوطنيـة الثـلاث للعنـف ضـد النسـاء ولصـورة المـرأة في الإعـلام وللأشـخاص المسـنين وكـذا وسـائل الإعـلام.

المحطة الثانية

لقاءات جهوية

❍ لقاء مدينة طنجة 29 نونبر 2016

افتتحت أشغال اللقاء الجهوي الأول، المنظم في إطار الحملة الوطنية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء، والذي احتضنته مدينة طنجة، بكلمة ترحيبية ألقاها السيد الحسين حديوي، المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، ذكر من خلالها بالسياق العام لهذه الحملة الوطنية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء، والتي تسهر على تنظيمها مكونات القطب الاجتماعي. كما ذكر بأهداف هذا اللقاء الجهوي، والمتمثلة أساسا في فتح النقاش حول موضوع حملة هذه السنة، وهو العنف ضد المرأة في الأماكن العمومية، بحضور ممثلين عن المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية، والفاعلين الجمعويين المحليين ووسائل الإعلام.

وأشار السيد المنسق إلى أن تنظيم هذه الحملة يندرج ضمن مجهودات الوزارة في مجال محاربة العنف ضد النساء، وهي محطة للوقوف على أهم المنجزات الوطنية المحققة في المجال من جهة، وتدارس الظاهرة من مختلف أوجهها،

بـإشراك مختلـف الفاعلـين المعنيـين بهـا، باعتبـار العنـف ضـد النسـاء، كظاهـرة عالميـة تخـترق كل المجتمعـات الإنسـانية وكل الطبقـات الاجتماعيـة وكل الثقافـات، يشـكل هاجسـا مشـتركا يسـتوجب مـن الجميـع تكثيـف الجهـود لمواجهتـه.

مداخلة ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

مـن جهتهـا، اسـتعرضت السـيدة سـكينة يبـوري، ممثلـة الـوزارة، أهـم التدابـير الاسـتراتيجية والمجهـودات الوطنيـة في مجـال محاربـة العنف ضـد النسـاء، والمتمثلة أساسـا في الإصلاحـات التشريعيـة، والآليـات المؤسسـاتية التـي عملـت الـوزارة عـلى إحداثهـا وتفعيلهـا لرصـد الظاهـرة وتتبعهـا، وكـذا المجهـودات المتعلقـة بتطويـر المعرفـة في هـذا المجـال.

كـما اسـتعرضت أهـم خلاصـات التقريـر السـنوي الأول، الـذي أصـدره المرصـد الوطنـي للعنـف ضـد النسـاء، وفي مقدمتهـا ارتفـاع العنـف ضـد النسـاء في الفضـاءات العامـة، إضافـة إلى أن المـدن الصغـرى احتلـت المراتـب الأولى مـن حيـث عـدد حـالات العنـف المسـجلة ضـد النسـاء.

مداخلة ممثلة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بطنجة

مـن جانبهـا، ثمنـت السـيدة سـعاد النجـار، ممثلـة اللجنـة الجهويـة لحقـوق الإنسـان بطنجـة، اختيـار الـوزارة لموضـوع حملـة هـذه السـنة، وذلـك لأهميـة حجـم العنـف الـذي تتعـرض لـه النسـاء في الفضـاء العـام، وأشـارت إلى أن قضيـة العنـف ضـد النسـاء تعتـبر مـن أهـم انشـغالات المجلـس الوطنـي لحقـوق الإنسـان، مذكـرة بـدوره في حمايـة الحقـوق والنهـوض بهـا، وبمسـاهماته في إغنـاء النقـاش العمومـي حـول العديـد مـن القضايـا ذات أولويـة، كموضـوع محاربـة العنـف ضـد النسـاء، وتقديـم مقترحـات وآراء استشـارية حـول عـدد مـن القوانـين في المجـال.

كـما نوهـت بالمجهـودات الحكوميـة في مجـال مناهضـة العنـف ضـد النسـاء، خاصـة الحمـلات والبرامـج التحسيسـية، التـي مكنـت مـن التأكيـد عـلى أن العنـف ضـد المـرأة ممارسـة وسـلوك غـير عـادي، بـل ينبغـي محاربتـه، وأشـارت إلى أن اختيـار شـعارات الحمـلات التحسيسـية يجـب أن يعكـس مـا تـم تحقيقـه في مجـال تعزيـز الحقـوق الإنسـانية للنسـاء، وأن يكـون منسـجما مـع أهـداف الحملـة.

وأشارت المتدخلة إلى الدور الذي تضطلع به اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان محليا في مجال الحماية، من خلال استقبال وتلقي شكايات المواطنات والمواطنين المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة بشكل خاص، مؤكدة أن المجلس الوطني يقر بأهمية السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية التي عرفتها بلادنا منذ 2003 في مجال مناهضة العنف ضد النساء، والتي مكنت المغرب من إحراز تقدم كبير في هذا المجال، لكنه في نفس الوقت يؤكد على ضرورة تكثيف التنسيق بين مختلف المتدخلين للرفع من مستوى الأداء وتحقيق الانسجام والفعالية فيه.

مداخلة ممثل جمعية المستقبل للتنمية الاجتماعية والثقافية والمحافظة على البيئة

ذكر السيد محمد الدغوغي، ممثل جمعية المستقبل، بأهمية دور هيئات المجتمع المدني في الجهود الوطنية في مجال مناهضة العنف ضد النساء، من خلال مواكبة مختلف المبادرات الحكومية في المجال، كمبادرة إعداد مشروع قانون خاص بمحاربة العنف، ومساهمتها في مختلف المحطات المفصلية التي عرفتها قضايا النساء، والنهوض بأوضاعهن وتكريس حقوقهن.

وثمن المتدخل اختيار الوزارة لموضوع العنف ضد النساء في الفضاءات العامة، خاصة أن العنف بالأماكن العامة يسجل نسبا جد مرتفعة، مقارنة مع نسب العنف داخل بيت الزوجية أو في أماكن العمل، وتستوجب تعبئة مختلف الفاعلين المعنيين، مؤكدا أن المقاربة القانونية للظاهرة، رغم الأهمية القصوى التي تكتسيها على اعتبار أن القانون «أداة ردعية وضبطية»، إلا أنها وحدها لا تكفي، مبرزا دور المقاربة التحسيسية والتثقيفية والتربوية في تهذيب سلوك الأفراد، وتحديدا في عملية التنشئة الاجتماعية.

مداخلة ممثلة جمعية النور للتنمية والثقافة ملوسة

أما السيدة نزهة السوسي النعيمي، ممثلة جمعية النور للتنمية والثقافة ملوسة، فأشارت إلى أن العنف ضد النساء ظاهرة قديمة قدم الإنسان على

وجـه الأرض، ويشـمل كل فعـل أو سـلوك مشـين موجـه ضدهـا، وناتـج عـن عـدم تكافـؤ الفـرص وعـدم احـترام قيمتهـا وكينونتهـا.

كـما أشـارت إلى المـوروث الثقـافي والتنشـئة الاجتماعيـة المحافظـة التـي تدفـع المـرأة إلى التسـتر عـلى العديـد مـن السـلوكات الصـادرة عـن الرجـل والمسـيئة لكرامتهـا، مذكـرة بالسـيرة النبويـة في مجـال صـون كرامـة المـرأة وإكرامهـا وحمايـة حقوقهـا، ودعـت إلى الاقتـداء بهـا.

وذكـرت بـدور الإعـلام في تكريـس دنيويـة المـرأة، مؤكـدة ضرورة العمـل عـلى محاربـة الصـور النمطيـة التـي يقدمهـا هـذا الأخـير عـن المـرأة، والتـي تحـد مـن ولوجهـا لمناصـب القـرار السـياسي والإداري.

توزيع المشاركات والمشاركين

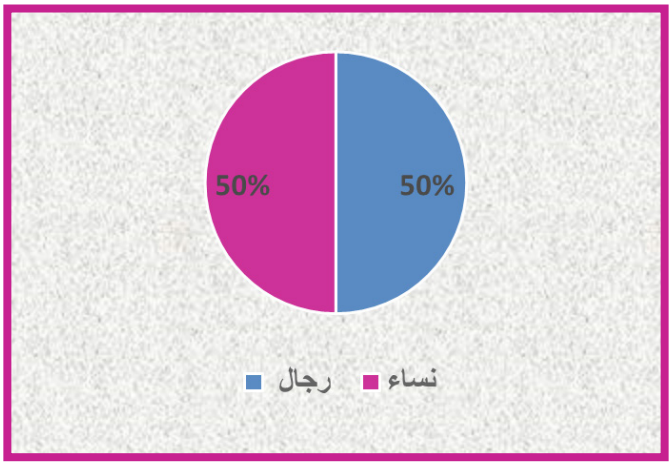

- العدد الإجمالي للمشاركين: 42 مشاركة ومشارك
- نسبة مشاركة الرجال: 50%

❍ لقاء مدينة الرشيدية 01 دجنبر 2016

نظمت المنسقية الجهوية لوكالة التنمية الاجتماعية، مساء فاتح دجنبر 2016، اللقاء الجهوي لمحاربة العنف ضد النساء بمدينة الرشيدية.

المداخلة الأولى: الإنجازات الوطنية في مجال محاربة العنف ضد النساء

وقدم السيد حميد نواري، إطار بالمنسقية الجهوية لوكالة التنمية الاجتماعية، عرضا حول إنجازات الوزارة في مجال محاربة العنف ضد النساء، حيث تطرق إلى:

- المنجزات المتعلقة بالإطار التشريعي؛
- المنجزات المتعلقة بتطوير المعرفة بالظاهرة؛
- المنجزات المتعلقة بالآليات المؤسساتية للوقاية من العنف؛
- المنجزات المتعلقة بآليات التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف؛
- المنجزات الخاصة بمجال التحسيس والتوعية بالظاهرة.

المداخلة الثانية: مساهمة قطاع الصحة في معالجة الظاهرة

وتطرقت السيدة سميرة حجازي، المندوبة الإقليمية لوزارة الصحة، للمجهودات المبذولة من طرف قطاع الصحة والمندوبية الإقليمية في معالجة الظاهرة من خلال إعطاء الأولوية للحالات المرتبطة بالموضوع، وكذا التتبع والمواكبة النفسية لضحايا العنف، فضلا عن إحالة الحالات على الجهات المختصة.

وأشادت بدور الجمعيات العاملة في الموضوع على التنسيق والتواصل، وعلى المجهودات التي تبذلها في معالجة الظاهرة.

المداخلة الثالثة: مساهمة التعاون الوطني في معالجة الظاهرة

تطرق السيد العربي سموح، المندوب الإقليمي للتعاون الوطني، للمجهودات التي يبذلها التعاون الوطني في معالجة الظاهرة من خلال دور الإيواء، بالإضافة إلى الدعم الموجه للجمعيات العاملة في هذا المجال، وكذا الدعم الذي يقدمه القطب الاجتماعي لمراكز الاستماع والتوجيه.

توزيع المشاركات والمشاركين

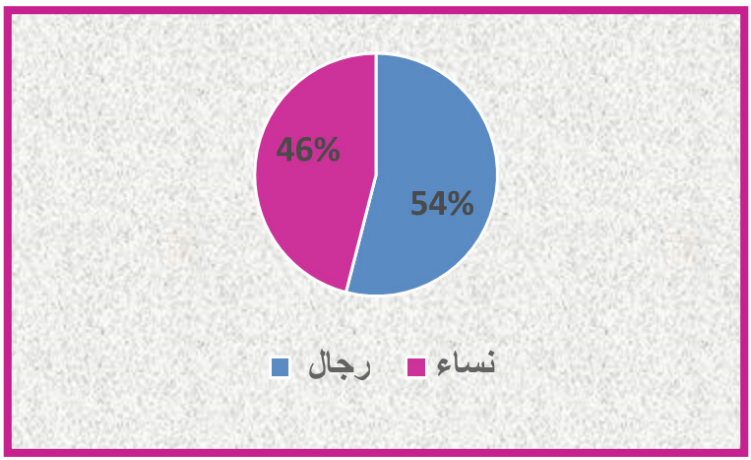

- العدد الإجمالي للمشاركين: 84 مشاركة ومشارك
- نسبة مشاركة الرجال: 54%

لقاء مدينة شفشاون 06 دجنبر 2016

افتتحت أشغال اللقاء الجهوي الثاني بجهة طنجة تطوان الحسيمة، الذي ينظم في إطار الحملة الوطنية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء حول موضوع العنف ضد المرأة في الأماكن العمومية، والذي احتضنته مدينة شفشاون، بكلمة ترحيب ألقاها السيد المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، ذكر خلالها بالسياق العام لهذه الحملة الوطنية التي تندرج ضمن مجهودات الوزارة في مجال محاربة العنف ضد النساء، وبأهدافها، والمتمثلة أساسا في إثارة النقاش حول العنف الممارس ضد النساء في الفضاءات العمومية، من خلال إشراك الفاعلين والمتدخلين المعنيين بتأمين وتهيئة هذه الفضاءات، وتحسيسهم بأدوارهم المهمة في هذا المجال، مبرزا دور التحسيس والتوعية كمحور استراتيجي لما له من آثار جد إيجابية في التعريف بالظاهرة والحد من انتشارها.

وذكر السيد المنسق بالدور الكبير الذي يقوم به المجتمع المدني في هذا المجال، والذي كان سباقا لكسر جدار الصمت حول هذه الظاهرة، دون إغفال جهوده

في مجال استقبال النساء ضحايا العنف والتكفل بهن. كما ذكر بأدوار مختلف الفاعلين المعنيين بالتحسيس والتعبئة المجتمعية بشكل عام، الذين يقومون بدور مهم جدا في مجال التحسيس والتوعية بمختلف الظواهر الاجتماعية، خاصة بالآثار الوخيمة والتكلفة السوسيو اقتصادية للعنف والتمييز ضد النساء، داعيا الجميع إلى تكثيف الجهود للتصدي له والحد من آثاره.

مداخلة مندوب التعاون الوطني بمدينة شفشاون

واستهل السيد مندوب التعاون الوطني بشفشاون كلمته بالترحيب بالحضور وشكرهم على اهتمامهم بالموضوع، خاصة أن حملة هذه السنة تعالج موضوعا يسائل جميع الفاعلين ويتطلب تعبئة الجميع لتأمين فضاءات عامة آمنة لجميع المواطنين، خاصة النساء اللواتي أثبت التقرير الأول للمرصد الوطني للعنف معاناتهن المتزايدة بسبب العنف الممارس ضدهن في هذه الفضاءات.

وذكر السيد المندوب بأدوار مؤسسة التعاون الوطني على المستوى المحلي، خاصة في إطار تفعيل أدواره الجديدة، في مجال المساعدة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، ومحاربة الهشاشة والفقر والإقصاء، إلى جانب الاستماع والتوجيه والدعم والمواكبة لفائدة الشرائح الاجتماعية المحتاجة.

مداخلة ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

من جهتها، استعرضت ممثلة الوزارة حول أهم التدابير الاستراتيجية والمجهودات الوطنية في مجال محاربة العنف ضد النساء، حيث تطرقت لأهم الإنجازات الوطنية، سواء تلك المتعلقة بالتشريعات الوطنية أو تلك المتعلقة بتطوير المعرفة بالظاهرة، وكذا التدابير والآليات المؤسساتية للوقاية من العنف والتكفل بضحاياه، وذكرت ببروتوكول التعاون الذي وقعته الوزارة مع شركائها المؤسساتيين، وزارة العدل والحريات ووزارة الصحة والمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي، والذي مكن من تطوير نسخة جديدة للتطبيق المعلوماتي الخاص بالمنظومة المعلوماتية المؤسساتية للعنف ضد النساء وتثبيتها، والتي ستمكّن من توحيد عملية تجميع مختلف البيانات والمعطيات الخاصة

بالنساء والفتيات ضحايا العنف على مستوى خلايا الاستقبال المؤسساتية، الموجودة بالمحاكم والمستشفيات ومراكز الأمن الوطني والدرك الملكي على الصعيدين الجهوي والوطني.

وأكدت المتدخلة أن الوزارة تولي اهتماما خاصا لمراكز الاستماع والإرشاد القانوني للتكفل بالنساء ضحايا العنف نظرا للدور المهم الذي تقوم به، وأشارت إلى المرصد الوطني للعنف ضد النساء الذي أصدر تقريره السنوي الأول برسم سنة 2015، والذي كان من بين أهم خلاصاته ارتفاع العنف ضد النساء في الفضاءات العامة، وهو الموضوع الذي اختارته الوزارة للحملة الوطنية لهذه السنة.

مداخلة ممثلة جمعية السيدة الحرة

نوهت ممثلة جمعية السيدة الحرة بالمقاربة الجهوية التي تبنتها الوزارة في حملاتها الوطنية التحسيسية في السنوات الأخيرة، وأشارت إلى الإصلاحات الكبرى التي أقدم عليها المغرب في العقد الأخير، والتي شملت مختلف المجالات، خاصة مجال تعزيز حقوق الإنسان عامة وحقوق النساء والنهوض بأوضاعهن خاصة، وهي الإصلاحات التي توجت بدستور 2011 الذي كرس هذه الحقوق، مذكرة بالدور الكبير للحركة النسائية في المساهمة في تحقيق المكتسبات التي حصلت عليها المرأة المغربية.

وأشارت المتدخلة إلى أن هذه الجهود، على أهميتها، تبقى محدودة الأثر، حيث تظل الصور النمطية حاجزا كبيرا أمام تطور وتحسين أوضاع النساء، إضافة إلى عدم ملاءمة جل التشريعات الوطنية للمقتضيات الجديدة التي جاء بها الدستور، وضعف ولوج المرأة للخدمات الأساسية والهدر المدرسي... وباقي المؤشرات الاجتماعية المتدنية. كما أشارت إلى مشروع القانون الخاص بالعنف ضد النساء والتأخر الكبير الذي عرفه إخراجه.

مداخلة رئيسة جمعية زينب للتنمية والتكافل الاجتماعي

قدمت رئيسة جمعية زينب للتنمية والتكافل الاجتماعي قراءة في نتائج استطلاع للرأي أنجزته الجمعية حول ظاهرة العنف ضد المرأة على مستوى مدينة شفشاون، في محاولة منها للحد من تفاقم هذه الظاهرة، والمساهمة في تطوير القوانين المتعلقة بحماية المرأة، وفي زيادة وعي المجتمع بشأن موضوع العنف ضد المرأة، ومحاولة رصد الأسباب للخروج بتوصيات عملية في هذا المجال.

وأشارت إلى أهم أسباب العنف التي أسفرت عنه نتائج استطلاع الرأي المذكور، وهي الجهل وعدم الاستقرار المادي، مذكرة ببرامج الجمعية لمحاربة الأمية لفائدة النساء، ودورات تدريبية للمقبلين على الزواج. كما أشارت إلى توفر الجمعية على مركز استماع، تساهم من خلاله في التكفل بالنساء ضحايا العنف.

مداخلة رئيسة جمعية حماية الأسرة المغربية

من جهتها، قدمت رئيسة جمعية حماية الأسرة بشفشاون تجربة مركز إنجاد للإرشاد الأسري، التابع للجمعية التي تأسست سنة 2006، بهدف المساهمة في استقرار الأسرة والحفاظ على تماسكها، والمساهمة في النهوض بأوضاع النساء والرفع من مستوى حضورهن في الحياة العامة.

كما قدمت أهداف مركز النجدة، الذي تم إحداثه سنة 2007 بشراكة مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية قصد المساهمة في التقليل من حدة ظاهرة العنف ضد المرأة ومحاربة كل أشكال التمييز المبني على النوع، والمتمثلة في الاستماع إلى قضايا الأسر والأفراد للتوجيه والإرشاد والوساطة، والتحسيس بالقيم الاجتماعية والإنسانية التي تساعد على خلق الحوار وقبول الآخر، إضافة إلى نشر ثقافة الحقوق والواجبات وتنمية الفكر الإبداعي الخلاق في كل المجالات، والعمل على الترافع من أجل حقوق المرأة والأسرة والطفل والفئات الهشة والارتقاء بها لتحقيق المساواة بين الجنسين.

واستعرضت السيدة رئيسة الجمعية بعض الإحصائيات الخاصة بالمركز، والأنشطة الموازية التي تنظمها الجمعية والمركز، كالتظاهرات الثقافية والموائد المستديرة، بحضور ممثلي القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وفعاليات المجتمع المدني.

توزيع المشاركات والمشاركين

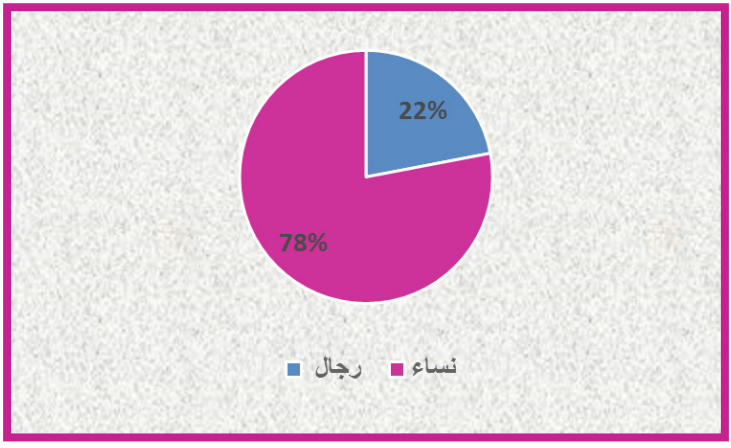

- العدد الإجمالي للمشاركين: 51 مشاركة ومشارك
- نسبة مشاركة الرجال: 22%

لقاء مدينة القنيطرة 06 دجنبر 2016

نظمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بتنسيق مع وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني، لقاء تحسيسيا جهويا مساء يوم الثلاثاء 06 دجنبر 2016 بمدينة القنيطرة، والذي تميز بحضور مختلف الفاعلين الجهويين والمحليين المعنيين بإشكالات العنف ضد النساء، بما في ذلك السلطات المحلية والمصالح الخارجية لبعض القطاعات والمؤسسات العمومية وممثلي جمعيات المجتمع المدني.

وتم خلال هذا اللقاء التواصلي، الذي هدف إلى توعية أفراد المجتمع بخطورة العنف المرتكب ضد النساء، وتحسيس مرتكبي العنف بخطورة فعلهم وانعكاساته الوخيمة على الحياة الفردية والأسرية والمجتمعية، والمساهمة في تغيير سلوكات مرتكبي العنف ضد النساء، وترسيخ ثقافة النهوض بأوضاع المرأة من خلال تعبئة مجتمعية للتصدي للممارسة اللاإنسانية التي تتعرض لها المرأة المعنفة، تقديم أربع مداخلات:

مداخلة ممثل وكالة التنمية الاجتماعية

أكد السيد العتماني، ممثل الوكالة الاجتماعية، أهمية موضوع الحملة الوطنية وخطورة الظاهرة، لما يشكله العنف ضد النساء من انتهاك جسيم لحقوق

الإنسان، إذ لا يمكن مقاومته والتصدي له إلا بإرساء ثقافة جديدة مرتكزة على مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين اعتبارا للمكانة التي تمثلها المرأة في المجتمع، فهي الأم والأخت والبنت والزوجة، وبالتالي يتعين الاهتمام بأوضاعها وتجنب كل أشكال العنف ضدها وتعزيز مكانتها في المجتمع.

وذكر بأهمية الحملات التحسيسية السنوية، وبهذا اللقاء التحسيسي، الذي يأتي ضمن الحملة الوطنية 14 لمحاربة العنف ضد النساء ويندرج في إطار ترسيخ العمل التوعوي والتحسيسي كمسار طويل ينبغي الاشتغال عليه باعتباره رافدا من روافد تقويم السلوكات وتهذيبها، وجعل المرأة تنخرط في تحقيق الحياة الاجتماعية السليمة التي تتعايش داخلها كل مكونات المجتمع وفق قيم الكرامة والتسامح والاحترام المتبادل.

مداخلة ممثل التعاون الوطني

من جهته، أبرز السيد الواصي أهمية هذا اللقاء التواصلي الذي يكتسي طابعا خاصا، والذي يهم موضوع المرأة التي تعتبر شريكا أساسيا لكسب رهان التنمية، وأشار إلى دور التنشئة الاجتماعية في تكريس المساواة بين الجنسين، لأن طبيعة التربية التي يتلقاها أطفالنا تكرس هذا الميز، فبشرائنا مثلا لعبا للطفل (مسدس، سيارة، جرار..)، وللطفلة (أواني المطبخ، دمية...) نكون قد كرسنا الميز بينهما.كما أشار إلى القيمة التي تعطى للولد الذكر داخل الأسرة، مما يجعل الأنثى خنوعة تؤمن بدونيتها، مؤكدا على تربيتهما معا وفق مبدأ المساواة دون تمييز، حتى نكسب في المستقبل رجل وامرأة يحترمان بعضهما البعض وليس ضحايا.

وذكر بالدور والمهام والإطار التاريخي للتعاون الوطني، كمؤسسة قرب تفتخر بعملها كجنود خفاء تعمل على أجرأة الاستراتيجيات والخطط في القرى والمناطق صعبة الولوج لفائدة المرأة والطفل والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية اعاقة.

من جهته، قدم السيد علي الرحاوي، رئيس مصلحة المرصد الوطني للعنف ضد النساء بمديرية المرأة بوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، عرضا مفصلا حول المجهودات التي تبذلها الوزارة، حيث أشار إلى المرجعيات الدولية والوطنية لمحاربة ظاهرة العنف ضد النساء وحظر كافة أشكال التمييز، وإلى البرنامج الحكومي الذي أولى عناية خاصة للنهوض بأوضاع النساء وحمايتهن، والخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة «إكرام» 2012-2016.

كما تطرق إلى الإطار التشريعي والقانوني المتمثل في وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لحماية النساء ومحاربة التمييز، كمشروع قانون العنف ضد النساء، وإلى الآليات المؤسساتية للوقاية من العنف، كالمنظومة المعلوماتية المؤسساتية للعنف ضد للنساء باعتبارها آلية مؤسساتية تمكن من تجميع مختلف المعطيات والإحصاءات الخاصة بالعنف ضد النساء بشكل متواصل، بهدف إنجاز تقارير سنوية تعكس خارطة العنف على المستوى الوطني والجهوي. بالإضافة إلى المرصد الوطني للعنف ضد النساء، باعتباره آلية تعمل وفق مقاربة تشاركية وتكاملية لمناهضة العنف ضد النساء، والذي أصدر تقريره السنوي الأول الذي أفرز معطيات واضحة ودقيقة تم الاستناد عليها في موضوع حملة هذه السنة.

وتحدث السيد علي الرحاوي عن آليات التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف، ومنها خلق وتدبير 40 فضاء متعدد الوظائف للنساء من أجل التكفل بالنساء ضحايا العنف (الاستقبال، والاستماع، والتوجيه، والمواكبة، والإيواء المؤقت)، وإحداث آليات اليقظة والتبليغ والتكفل بالنساء ضحايا العنف ترابيا، ودعم الوزارة لمراكز الاستماع والتوجيه والمساعدة القانونية والنفسية للنساء ضحايا العنف، وإعداد دليل الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء المعنفات للتعريف بهذه الخلايا الموجودة ترابيا، والخدمات التي تقدمها وتسهيل عملية التواصل بين الشركاء المعنيين، فضلا عن الحملات الوطنية السنوية لوقف العنف ضد النساء واللقاءات التحسيسية محليا وجهويا.

مداخلة ممثلة مركز النجدة

مـن جانبهـا، تطرقـت السـيدة نزهـة العلـوي، ممثلـة مركـز النجـدة، إلى الأهميـة التـي توليهـا الجمعيـة منـذ تأسيسـها إلى مناهضـة كل أشـكال العنـف القائـم عـلى النـوع الاجتماعـي، الـذي ينتهـك الكرامـة الإنسـانية للمـرأة ويحـول دون تحقيقهـا لمواطنتهـا الكاملـة، وتتبـع وتوثيـق مظاهـر العنـف الموجهـة ضـد النسـاء، وكـذا البرامـج والتدابـير مـن أجـل التأثـير في السياسـات وفي العقليـات الذكوريـة، بهـدف تغييرهـا في أفـق بنـاء مجتمـع يرسـخ ثقافـة المسـاواة.

وأشـارت إلى احتضـان الجمعيـة لمركـز للاسـتماع والتوجيـه والمرافقـة، والـدور الـذي تقـوم مـع المـرأة المعنفـة، مؤكـدة عـلى ضرورة اعتـماد وتجسـيد المقاربـة التشـاركية والتواصـل والشراكـة بـين الفاعلـين مـع اسـتحضار البعـد التكامـلي لمعالجـة الظاهـرة والترافـع مـن أجـل القوانـين. كـما أشـارت إلى الصعوبـات التـي تحـول دون تحقيـق النتائـج المتوخـاة، كضعـف بنيـات الاسـتقبال وقلـة المـوارد الماليـة المرصـودة، متسـائلة عـن ظاهـرة جديـدة تتثمـل في التصويـر لنـماذج العنـف والتشـهير بهـا في المواقـع الإلكترونيـة، مسـتبشرة بـأن مجتمعنـا بمواطنييـه يمتلـك القـدرة والإرادة القويـة والـروح الشـهمة لمناهضـة العنـف عـن طريـق التربيـة والتعليم والتحسـيس بخطـورة الظاهـرة.

مداخلة ممثل وكالة التنمية الاجتماعية

أكـد السـيد عبـد الحميـد الحـداد عـلى أهميـة هـذه النـدوة، اعتبـارا لمـا تطرحـه مـن إشـكاليات، وأن المسـاواة بـين الجنسـين تقتـضي التعامـل مـع الرجـال والنسـاء بصفـة متسـاوية، باعتبـار ذلـك هدفـا لخلـق التكافـؤ بـين الجنسـين، وتمتعهـم بكافـة الحقـوق والامتيـازات في جميـع مجـالات الحيـاة، وذلـك مـن أجـل مشـاركة فاعلـة في التنميـة وبنـاء المجتمـع بشـكل متـوازن، وإنهـاء كافـة أشـكال التمييـز ضـد المـرأة.

كـما أكـد عـلى تبنـي اعتـماد مقاربـة النـوع، كمفهـوم يهـدف لتحقيـق العدالـة النوعيـة، وتغيـير واقـع التمييـز السـلبي واللامسـاواة المبنيـة عـلى أسـاس الجنـس، ومطلـب أسـاسي لإعـادة تصحيـح العلاقـات الاجتماعيـة،

هـذا، واختتـم اللقـاء بمناقشـة عامـة عكسـت انشـغالات جـل الفاعليـين، متحدثـين عـن المعيقـات والمشـاكل التـي تعـترض المـرأة المعنفـة واقعيـا، والوقـوف عـلى مكامـن الخلـل ومعالجتهـا لتحقيـق حلـول تضمـن سـلامة المـرأة.

توزيع المشاركات والمشاركين

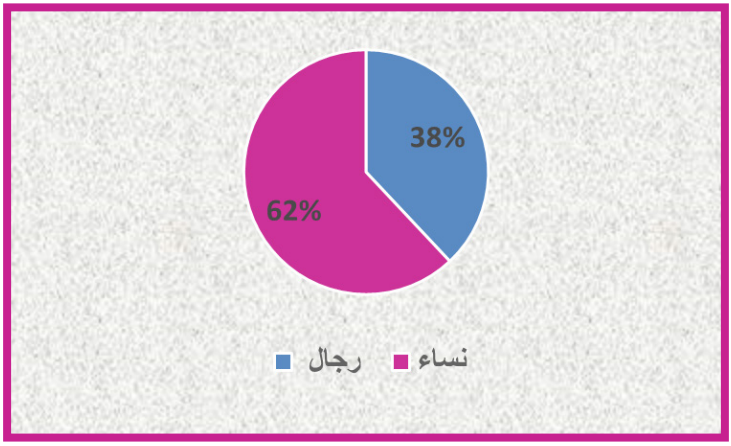

- العدد الإجمالي للمشاركين 71 مشاركة ومشارك
- نسبة مشاركة: الرجال 38%

❍ لقاء مدينة فاس 07 دجنبر 2016

افتتح اللقاء الجهوي بعرض الفيلم المتعلق بالحملة الوطنية الرابعة عشر لمناهضة العنف ضد النساء، الذي شد انتباه الحضور وأثار اهتمامهم وتفاعلهم، لتنطلق بعده أشغال اللقاء بكلمة ترحيبية للسيد عبد المجيد المكني، المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية بمدينة فاس، الذي أشار إلى اختيار موضوع حملة هذه السنة استنادا إلى الأرقام والمعطيات التي تضمنها التقرير الأول للمرصد الوطني للعنف ضد النساء، مذكرا بالسياق الوطني والدولي الذي ينظم في إطاره هذا اللقاء الذي يجمع بين مختلف الفاعلين في هذا المجال.

مداخلة ممثلة مجلس جماعة فاس

وأبرزت السيدة عائشة بوعاز، نائبة رئيس مجلس جماعة فاس، الآثار الإيجابية الناتجة عن التعديلات التي أدخلت على المجال التشريعي في ما يخص النهوض بحقوق النساء، سيما مدونة الأسرة وقانون الشغل والقانون الجنائي وقانون الجنسية...، وأشارت إلى المرجعيات الوطنية والاتفاقيات الدولية

المبرمة مع المغرب في هذا المجال. كما تطرقت إلى مضمون النص القانوني الذي يجرم العنف ضد النساء، من حيث التعريف به وبأشكاله، والأماكن العمومية الذي تشهده، وكذا العقوبات التي تطبق على مرتكب العنف إلى غير ذلك، وأشارت إلى مقتضيات المادة 40 من قانون الشغل التي تتعرض للتصرفات الجسيمة المرتكبة ضد الأجير والأجيرة من طرف المشغل أو رئيس المقاولة أو المؤسسة أو... كالسب الفادح والاعتداء عليه أو عليها، بالإضافة إلى التحرش الجنسي والتحريض على الفساد، وما يترتب عنه من مغادرة الأجير والأجيرة لشغله بسبب أحد هذه الانتهاكات، مستعرضة أهم التدابير المتخذة من طرف مجلس جماعة فاس لمناهضة العنف، وفي مقدمتها تثبيت الكاميرات في الشارع العام، رغم أن هذا الإجراء في مراحله الأولى من التفعيل، باعتبار الصور الملتقطة وسيلة لإثبات العديد من الحالات.

مداخلة ممثل التعاون الوطني

من جهته، أشار السيد حميد الخزري، المنسق الجهوي للتعاون الوطني بمدينة فاس، إلى أن استفحال ظاهرة العنف الجسدي الممارس ضد النساء في الأماكن العمومية وراء اختيار موضوع حملة هذه السنة، وذلك بناء على الأرقام والمعطيات المقدمة من طرف خلايا استقبال النساء ضحايا العنف الموجودة على مستوى المحاكم المغربية والمستشفيات ومراكز الشرطة والدرك الملكي، والتي تضمنها التقرير الأول للمرصد الوطني للعنف ضد النساء، الذي أوضح التزايد الملحوظ في نسبة الضحايا من النساء في الشارع العام.

واستعرض السيد المنسق إنجازات المنسقية في مجال مناهضة العنف ضد النساء والفتيات، والتي من أهمها استفادة الفتيات والنساء ضحايا العنف من العديد من الدورات التكوينية في مختلف المجالات، ودعم التعاونيات والمشاريع المذرة للدخل وكذا التسويق للمنتوجات، بالإضافة إلى تعزيز القدرات من خلال خلق خلية داخل المنسقية تقدم مجموعة من الخدمات للنساء في وضعية صعبة، كالاستقبال والاستماع والتوجيه الأسري والقانوني،

وإحداث مركز الأمل للتربية والتكوين، الذي يساهم بدوره في تعزيز القدرات لدى النساء، مشيرا إلى الإطار التشريعي لمناهضة العنف ضد النساء، والآليات الكفيلة بالتحسيس والتوعية بمخاطر الظاهرة.

مداخلة ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

من جانبها، ذكرت السيدة سكينة يبوري، رئيس قسم المرصد الوطني للمرأة بمديرية المرأة، بشعار الحملة الوطنية لهذه السنة، وما يحمله من دلالات تركز على العنف المرتكب في الأماكن العمومية، مشيرة إلى أهم المنجزات الوطنية المتعلقة بالإطار التشريعي في هذا المجال، وبتطوير المعرفة بالظاهرة، بالإضافة إلى الآليات المؤسساتية للوقاية من العنف، وأبرز آليات التكفل بالنساء والفتيات الضحايا، وكذا المنجزات الخاصة بالتحسيس والتوعية. واستعرضت المتدخلة برنامج هذه الحملة الوطنية والمدن التي ستنظم فيها اللقاءات الجهوية بتعاون وبالتنسيق مع مكونات القطب الاجتماعي.

مداخلة ممثلة المحكمة الابتدائية بفاس

وتعرضت السيدة وفاء علوي عبدلاوي، نائبة رئيس المحكمة الابتدائية بفاس، للإشكالات المطروحة عند اتخاذ التدابير الحمائية المتعلقة بالمرأة المعنفة، بما في ذلك الدعم النفسي والإيواء المؤقت، والحماية القانونية...، خاصة في حالة الطرد من بيت الزوجية، وما يترتب عنه من رفض الزوج وعدم السماح لها بالرجوع إليه، وكذا في حالة وقوع حمل نتيجة زنا المحارم، وعدم رفع دعوى الإجهاض ومتابعة المعتدي، خوفا من الفضيحة، وإثبات العنف في الأماكن العمومية.. إلى غير ذلك من الإكراهات التي تتعرض لها المرأة المعنفة.

وتناولت السيدة النائبة تفشي وتنامي التحرش الجنسي والتغرير بالقاصر من الفتيات نتيجة الإدمان على المخدرات، وتزويج القاصرات وما ينجم عنه من نتائج سلبية، خاصة عند تعرضهن للاغتصاب وتفضيل زواجها من المغتصب، من انتحار وأمراض نفسية مستعصية العلاج، منبهة إلى إغفال مجموعة من المقتضيات القانونية التي يجب اتخاذها بعين الاعتبار، خاصة مطالبة المرأة

المعنفة المغتصبة بحقها في الإجهاض في إطار زنا المحارم، وتجريم تزويج القاصر دون إذن القاضي.

مداخلة منسق المرصد الوطني للعنف ضد النساء

ومن جهته، أشار السيد جمال الشاهدي، منسق المرصد الوطني للعنف ضد النساء، إلى مدى التطور والتحسن الذي شهده المغرب في الآونة الأخيرة على المستوى التشريعي عموما، ومحاربة الظاهرة خاصة. كما أشار إلى قيام أعضاء المرصد بالاطلاع على التجارب الدولية، من خلال زيارة ميدانية للمرصد الفرنسي العامل في هذا المجال، واطلاع عدد من الدول على التجربة المغربية.

واستعرض السيد المنسق الأرقام والمعطيات التي يتضمنها التقرير الأول للمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد النساء، والتي أفرزت أن التحرش والاعتداءات الجسدية والجنسية يتنامى بشكل أكثر في الأماكن العمومية، سيما المدن الصغيرة، في ظل غياب مراكز تتكفل بالنساء ضحايا العنف، مؤكدا أن المرأة التي لا تزاول أي عمل يدر دخلا قارا تكون أكثر عرضة للعنف، منوها بمجهودات الوزارة في هذا المجال، من خلال إحياء هذا المرصد ومواصلة اشتغاله، والذي سبق أن توقف لأزيد من خمس سنوات.

مداخلة ممثلة المجتمع المدني

من جانبها، ذكرت السيدة حياة النديشي، فاعلة جمعوية وحقوقية، بالمعايير الدولية والمقتضيات الوطنية لمحاربة ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، والتعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي والمسطرة الجنائية ومدونة الأسرة... كما ذكرت بالسياسات والبرامج والمخططات العمومية، ونبهت إلى استفحال الظاهرة، مما يستوجب التدخل الناجع والفعال، مستحضرة الأرقام والإحصائيات المقدمة من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والمرصد الوطني لمناهضة العنف، والشبكات الجهوية.

وركـزت عـلى خطـورة العنـف المرتكـب ضـد العامـلات في الضيعـات الفلاحيـة والموانـئ...، والنسـاء اللـواتي يتاجـرن في البضائـع المقتنيـة مـن سـبتة ومليليـة، مشـيرة إلى الإشـكالات المطروحـة لـدى النسـاء والفتيـات ضحايـا العنـف عنـد لجوئهـن لخلايـا وزارة الصحـة، كعـدم الأخـذ بعـين الاعتبـار في تحديـد المـدة التـي تسـتحقها حالـة المعنفـة، ووجـود هـذه الخليـة في طابـق عـال، والوقـوف في الصـف والانتظـار لسـاعات طويلـة، معتـبرة انعـدام أو ضعـف الإنـارة في العديـد مـن الشـوارع العموميـة مـن بـين الأسـباب التـي تسـاهم في العنـف والتحـرش الجنـسي ضـد المـرأة، ونبهـت إلى قلـة نسـبة الجنـاة مرتكبـي العنـف الذيـن تنفـذ فيهـم العقوبـات، والغرامـات الماليـة والحبسـية.

هذا، وركز الحضور، خلال مناقشتهم، على مجموعة من النقاط، من أهمها:

- أهميـة اسـتمرارية معالجـة غيـاب أو ضعـف الوعـي الثقافـي والقانونـي والاجتماعـي فـي صفـوف النسـاء؛
- اعتبـار عـدم التدخـل الفعـال للمواطنيـن فـي الشـارع العـام غيـر مألـوف، وموقـف غيـر محمـود؛
- مـدى الحمايـة القانونيـة للمواطنيـن شـهود عيـان لحالـة العنـف ضـد المـرأة فـي الفضـاء العـام؛
- نوعيـة الإجـراءات والتدابيـر المتخـذة لحمايـة المـرأة مـن العنـف فـي الأماكـن العموميـة، والآليـات الكفيلـة بتنزيـل المقتضيـات القانونيـة للتدخـل عنـد حـدوث العنـف؛
- كيفيـة معالجـة إشـكالية شـهود الإثبـات بالنسـبة للضحيـة عنـد لجوئهـا للقضـاء؛
- تعـرض الفتيـات للعنـف مـن طـرف الأبويـن معـا أو أحدهمـا، فـي حالـة رفضهـا الـزواج بشـخص ترفضـه؛
- كيفيـة التخفيـف مـن معانـاة العاملـة عنـد تعرضهـا للطـرد التعسـفي، مـن جـراء إصابتهـا بمـرض خطيـر وتكـرار غيابهـا عـن العمـل؛

- حمايـة السـجينات مـن العنـف الـذي تتعـرض لـه، فـي ظـل الازدحـام الـذي تشـهده العديـد مـن السـجون، وغيـاب المرافـق الصحيـة أو ضعـف الخدمات المقدمـة لهـن أو انعـدام الشـروط الصحيـة فـي مـا يخـص الوجبـات الغذائية الخاصــة بهن.

توزيع المشاركات والمشاركين

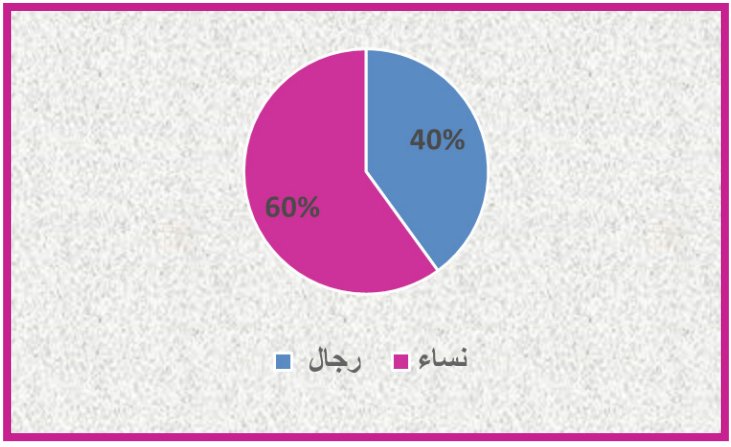

- العدد الإجمالي للمشاركة:110 مشاركة ومشارك
- نسبة مشاركة الرجال: 40 %

❍ لقاء مدينة سيدي إفني 08 دجنبر 2016

استهل السيد عبد الغني اليتريبي، المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية، فعاليات هذا اللقاء التواصلي بكلمة ترحيبية أكد فيها أن العنف كظاهرة اجتماعية لا يمكن القضاء عليها إلا بإرساء ثقافة ترتكز على الإنصاف والمساواة بين الجنسين، ولن يتأتى ذلك إلا بتظافر جهود كل الفاعلين الحكوميين وجمعيات المجتمع المدني.

وأشار السيد اليتريبي إلى أن المعطيات والإحصائيات المستقاة من مختلف الخلايا، إن على مستوى محاكم المملكة أو المستشفيات أو الدرك الملكي، تبين أن الفضاء العام من بين الأماكن التي تشهد نسبا مرتفعة من العنف الجسدي الممارس ضد النساء، وممارسة سلوكات تمس وتحط من كرامة النساء، مما يستوجب تفعيل المكتسبات الدستورية ذات الصلة من جهة، ومحاربة كافة أشكال التمييز والعنف ضد النساء من جهة ثانية، مع تعزيز مقاربة الرصد والتقييم والوقاية.

من جهته، أكد السيد المندوب تفشي ظاهرة العنف داخل المجتمع، وتداعياتها على استقرار الأسرة، مستعرضا مختلف أنواع وتعاريف العنف وتجلياته، حيث ينطوي مفهوم العنف ضد المرأة على الإضرار بها من خلال ممارسة القوة الجسدية بالضرب أو ممارسة العنف المعنوي كالإهانة والتجريح، وأكد الى أن العنف هو تعبير واضح عن الضعف والعجز عن التواصل. وقد حظيت قضية العنف ضد النساء باهتمام الحكومات والمنظمات الدولية الشئ الذي أدى الى توالى القرارات والمبادرات الدولية التي تحث على تسليط الضوء على الظاهرة والتصدي لها؛ منها تخليد المنتظم الدولي لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء يوم 25 نونبر من كل سنة.

وفي هذا الإطار تندرج الحملات الوطنية التحسيسية لمحاربة العنف ضد النساء

عرض وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

رصدت هذه المداخلة أهم الانجازات الوطنية في مجال محاربة العنف ضد النساء والتي طالت كلا من المجال التشريعي القانوني ومجال التحسيس والتوعية بالظاهرة وأخيرا الشق المتعلق بالآليات المؤسساتية؛

عرض المدير الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

تطرق ممثل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في مداخلته الى تجليات العنف الممارس في المؤسسات التعليمية من خلال استحضار السياق الكوني الذي أمدنا بتعريفات متعددة للعنف الموجه للأطفال وحث الشعوب والدول على اتخاذ مختلف التدابير التشريعية والاجتماعية والإدارية... لحماية الطفل من كافة أشكال العنف والضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة الجنسية...

واستعرض بعض الإحصاءات التي تمخضت عن دراسات أجرتها اليونيسف بالمغرب، والتي رصدت تعرض الأطفال للعنف من طرف الأساتذة والطاقم

التربـوي، وأشـار لإعـلان وزارة التربيـة الوطنيـة والتكويـن المهنـي الـذي أطلقتـه، في فاتـح دجنـبر 2016، بمراكـش بشراكـة مـع منظمـة اليونيسـف، تحـت شـعار «سـنة دراسـية بـدون عنـف»، تنزيـلا للرؤيـة الاسـتراتيجية للتعليـم 2016 – 2030 التـي جـاء بهـا المجلـس الاعـلى للتربيـة والتعليـم. والتـي تمخـض عنهـا خطـة عمـل وإصـدار دليـل مسـاطر.

كـما أكـد السـيد المديـر الإقليمـي الـدور الفعـال لخلايـا مناهضـة العنـف ضـد الأطفـال والمراصـد الإقليميـة لمناهضـة العنـف بالوسـط المـدرسي كآليـات تسـاهم في وقـف هـذه الظاهـرة وفي تخليـق المؤسسـات التربويـة.

مداخلة ممثلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

اقتـصرت في مداخلتهـا عـلى سرد موقـف المجلـس الوطنـي لحقـوق الإنسـان بخصـوص مـشروع محاربـة العنـف ضـد النسـاء والتوصيـات الصـادرة عنـه.

مداخلة ممثل جماعة سيدي إيفني والمجلس الإقليمي

أشـاد السـيد النائـب الأول لرئيـس جماعـة سـيدي إيفنـي، في كلمتـه، بـضرورة الاقتـداء بالتجـارب المقارنـة والممارسـات الفضـلى السـباقة في مجـال مناهضـة ظاهـرة العنـف، كـما أشـار إلى دور خلايـا التكفـل بالنسـاء والأطفـال ضحايـا العنـف عـلى مسـتوى المحاكـم الابتدائيـة في محاربـة ظاهـرة العنـف.

مداخلة ممثل المجلس العلمي المحلي

افتتـح مداخلتـه باستشـهادات مـن القـرآن الكريـم ومن أقـوال النبـي (ص) تمحورت حـول نبـذ العنـف داخـل الأسرة وبـين الأزواج، وأكـد أن الإسـلام ديـن أمـن وسـلام، يحـث عـلى تمتيـع المـرأة بكافـة حقوقهـا ويرفـع مـن شـأنها، مؤكـدا بـأن العلاقـة الأسريـة تنبنـي عـلى المعاملـة والتسريـح بالمعـروف، وتجـاوز كل مـا كان سـائدا قبـل مجـيء الإسـلام.

توزيع المشاركات والمشاركين

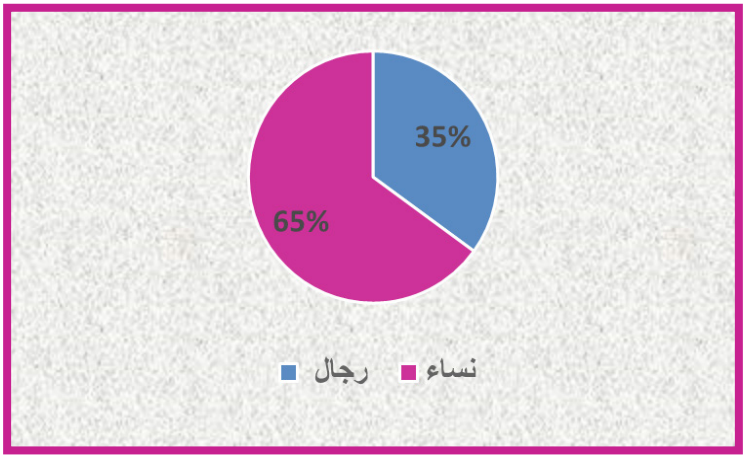

- العدد الإجمالي للمشاركين: 133
- نسبة مشاركة الرجال 35%

❍ لقاء مدينة بني ملال 08 دجنبر 2016

مداخلة المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية

بعد كلمة الترحيب بالحضور، قدم المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية بمدينة بني ملال السياق العام الذي نظمت في إطاره الحملة الرابعة عشر لمناهضة العنف ضد النساء، كما أكد على أن العنف بمختلف أشكاله انتهاك لحقوق المرأة والإنسان لما له من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع.

مداخلة ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

واستمرت أشغال اللقاء التواصلي التحسيسي بمداخلة ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ذكرت من خلالها بشعار هذه السنة وما يحمله من دلالة تركز على مرتكب العنف، وجل المنجزات المتعلقة بالإطار التشريعي في هذا المجال، وبتطوير المعرفة بالظاهرة، بالإضافة إلى الآليات المؤسساتية للوقاية من العنف، وأبرز آليات التكفل بالنساء والفتيات الضحايا، وكذا المنجزات الخاصة بالتحسيس.واختتمت المتدخلة بالتذكير بالمدن التي ستنظم فيها لقاءات جهوية في هذا الإطار، بتعاون وبتنسيق مع مكونات القطب الاجتماعي.

مداخلة ممثل اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

وقد تلتها مداخلة ممثل اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان بمدينة بني ملال، التي ذكر من خلالها بالسياق التاريخي لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، وكذا بأهمية الحراك الذي عرفه مجال الدفاع عن حقوق المرأة بالمغرب في العقود الأخيرة، سواء في ما يخص مدونة الأسرة، أو قانون الجنسية، أو تشغيل الفتيات القاصرات... وأكد على أهمية قياس حجم هذه الظاهرة لما توفره من معطيات تأثر في السياسات العمومية. وذكر المتدخل أهم توصيات المجلس الجهوي لحقوق الإنسان لمناهضة العنف ضد النساء بما في ذلك:

- الحرص على عدم الإفلات من العقاب للمعنف؛
- مراجعة التدابير والنصوص القانونية؛
- محاربة التمييز والعنف على أساس الجنس،
- الاستناد على الفصل 19 من الدستور لتعزيز المساواة بين الجنسين؛
- التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة؛
- وضع اليات اليقظة والتتبع والتنسيق بين المكونات المؤسساتية والغير مؤسساتية؛
- إشراك المجتمع المدني في وضع اليات مناهضة العنق ضد المرأة؛

مداخلة ممثل جمعية محامي الشباب بني ملال

أما مداخلة ممثل جمعية محامي الشباب بني ملال، فقد تمحورت حول عرض مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء، وتحديدا مقتضى تجريم التحرش الجنسي، فعرض بذلك دواعي وسياقات المشروع، بما في ذلك تفشي ظاهرة العنف ومحدودية التدابير والإجراءات المتبعة.

كما قدم ملاحظات حول الجانب الشكلي للمشروع، والمتمثلة أساسا في:

- التسمية والعنوان؛
- غياب الديباجة؛
- عدم دقة اللغة المستعملة والمصطلحات.
- الورقة التقديمية لنصوص المشروع؛
- إقحام باب خاص بالأحكام الزجرية من القانون الجنائي مما يفرغه من محتواه؛
- كثرة الإحالات على القانون الجنائي والمسطرة الجنائية؛
- مشروع مجزأ مفتقد للرؤيا؛
- مشروع القانون لم يضع تعريفا واضحا لجريمة التحرش الجنسي؛
- إشكالية الإثبات: إقرار المتهم أو وجود الشهود؛
- غياب تصور واضح لافتقاده لمبدأ التشاركية.

واختتم ممثل المحامين الشباب مداخلته بضرورة فتح حوار وطني لتأسيس ميثاق وطني تشارك فيه جميع الفعاليات لإعداد مشروع قانون واضح لمناهضة العنف ضد النساء.

مداخلة ممثلة فيدرالية الرابطة الديموقراطية لحقوق المرأة

أما فيما يتعلق بمداخلة ممثلة الرابطة الديموقراطية لحقوق المرأة، فقد ركزت على التعريف بالرابطة كفدرالية تعمل على المساواة والمواطنة للدفاع عن حقوق النساء، تتوفر على مراكز لاستقبال النساء ضحايا العنف واللواتي في وضعية صعبة، وتوفر لهن الدعم النفسي والاستماع والإرشاد والتوجيه القانوني، بالإضافة لمراكز لإيواء النساء المعنفات في الحالات الشديدة.

وأشارت الفدرالية، من خلال مداخلتها، إلى بعض إحصائيات وتقارير دولية ووطنية رسمية لسنتي 2014 و2015، حيث يحتلّ المغرب مراتب متدنية في التفاوت بين الجنسيْن، وعلى صعيد المشاركة الاقتصاديّة للمرأة، إضافة إلى استفحال مظاهر الهشاشة والتفاوتات والتمييز في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضد النساء، تفاقمه معانتهن ضد مأسسة وتصاعد العنف المبني على النوع والمساس بالحريات الشخصية من خلال الأرقام والحالات البارزة لسنة 2015.

كما أوصت المتدخلة بضرورة وضع آليات مؤسساتية لتغيير العقلية الذكورية، ووضع قانون شامل يؤطر مجالات ووسائل محاربة العنف، ومأسسة التنسيق بين مختلف الفاعلين على المستوى الجهوي والمحلي، وخلق وحدات متمركزة ومتخصصة تقدم طيلة 24 ساعة المساعدة للمعنفات، وتأطير الإصلاحات التشريعية، وتوفير مؤسسات لإيواء المعنفات، والرفع من كفاءات الفاعلين في هذا الميدان، بالإضافة إلى توفير الإمكانيات المادية، وإقرار الإجراءات الوقائية، وإلزامية الإبلاغ في حوادث العنف ومنع الوساطة في حالات العنف الزوجي.

مداخلة ممثلة جمعية إنصات

تطرقت ممثلة جمعية إنصات من خلال مداخلتها إلى عرض النشاط اليومي الذي تقوم به جمعية إنصات ببني ملال والذي ينبني على تقديم خدمات قانونية لفائدة النساء المعنفات القادمات من مختلف مدن وقرى جهة تادلة أزيلال، وذلك بمساعدتهن في رفع الدعاوى القضائية وتنصيب المحامين ومرافقتهن لدى السلطات الأمنية المختصة، وخدمات إدارية بمساعدتهن للحصول على عقود الإزدياد للأبناء وشواهد السكنى وإيواء الحاضنات في مركز القدس ببني ملال الذي يأوي حاليا 4 أمهات مع توفير الحاضنات لأطفالهن، وتوفير هذه الخدمات من خلال تدخلات أعضاء المكتب، وكذا من خلال العمل المباشر الذي تقوم به 8 مساعدات اجتماعية في هذا المجال.

وقد وقفت المتدخلة على إحصائيات في عدد النساء المعنفات في هذا الجهة الوافدات على الجمعية، حيث بلغ عددهن 460 حالة في سنة 2010، وعالجت الجمعية أكثر من 640 حالة في سنة 2013 حيث تتعرض المرأة إلى مختلف أنواع العنف سواء العنف الجسدي أو النفسي أو القانوني أو الاقتصادي كطردهن من بيت الزوجية أو إجبارهن على العمل. كما بينت الإحصائيات بأن النساء ربات البيوت يتعرضن أكثر للعنف (188 حالة) والعاطلات (50 حالة) ثم الخادمات (31 حالة) كما تتعرض النساء الذي تتراوح أعمارهن بين 19 سنة و28 سنة (935 حالة) وبين 29سنة و48 سنة (53 حالة) إلى عنف الإجبار على العمل.

مداخلة ممثلة جمعية المبادرة النسائية

فيما أشادت ممثلة جمعية المبادرة النسائية بالدعم القوي لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية للجمعيات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، وكذلك إلى المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الخلايا بالمحكمة الابتدائية والدرك والأمن والصحة لمناهضة العنف ضد النساء بتنسيق تام مع جمعية المبادرة النسائية، كما نوهت بدعم السلطات المحلية والمجلس البلدي وعمالة خريبكة لهذا الملف الذي تتبناه الجمعية منذ سنوات.

وأشارت في كلمتها إلى أن بلادنا كانت سباقة للنهوض بأوضاع المرأة المغربية عبر انخراطها وتوقيعها على كل الاتفاقيات الدولية التي تناهض كل أشكال التمييز ضد المرأة وتنص على المساواة بين الجنسين، وأضافت أن دستور 2011 نص على احترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وأكدت أن جمعية المبادرة النسائية بخريبكة هي السباقة إلى تأسيس مركز إقليمي للاستماع والتوجيه باعتباره أول تجربة ناجحة على مستوى جهة الشاوية ورديغة ككل. كما أضافت أن الجمعية تشتغل في إطار من الشراكة البناءة مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والمجلس البلدي وعمالة إقليم خريبكة وخلية العدل والأمن والدرك وهيئات المحامين والصحة والتعاون الوطني.

وفي ختام هذا اللقاء طرحت العديد من القضايا العالقة من طرف الحضور، غلب عليها طابع الاستشارة القانونية، كنوعية الأحكام التي تصدر ضد مرتكبي العنف ضد النساء في وضعية إعاقة، والإجهاض السري، والعنف في المجال القروي، وزواج القاصرات، والطلاق، والاصطدام بين المواثيق الدولية والخصوصية الثقافية للمغرب، بالإضافة إلى طرح ملاحظات حول موضوع الحملة «العنف ضد النساء في الأماكن العمومية»، وشعار الحملة «احترام المرأة رجولة، العنف ضد المرأة رجولة».

توزيع المشاركات والمشاركين

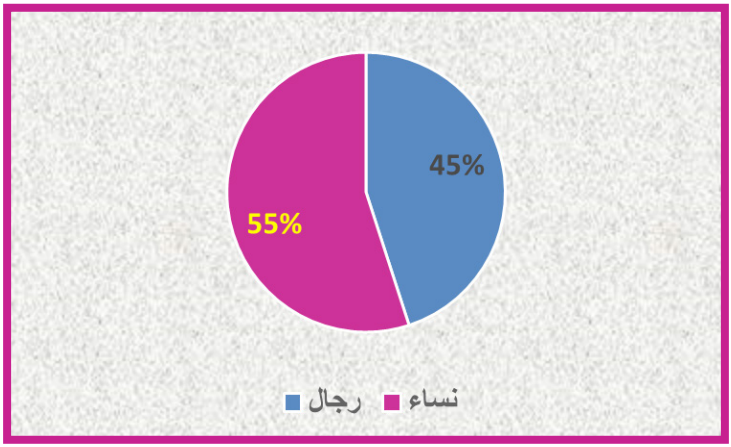

- العدد الإجمالي للمشاركين: 76 مشارك ومشاركة
- نسبة مشاركة الرجال 45%

❍ لقاء مدينة سيدي بنور 14 دجنبر 2016

مداخلة السيد الكاتب العام لعمالة إقليم سيدي بنور

استهل السيد محمد شفيق، الكاتب العام لعمالة سيدي بنور، كلمته بالشكر الجزيل للقائمين على تنظيم هذا اللقاء، وبتبليغ تحيات السيد عامل الإقليم للمشاركين في هذه الندوة التي تندرج في إطار الحملة الرابعة عشر لمناهضة العنف ضد النساء، مشيرا إلى الالتزامات الدولية التي انخرط فيها المغرب والمرجعيات الدستورية والقانونية والتشريعية المغربية التي أولت أهمية بالغة للنهوض بوضعية النساء ضحايا العنف وحمايتهن من كل أشكال العنف والتمييز.

كما أشار إلى التقرير الوطني الأول، الذي أنجزه المرصد الوطني للعنف ضد النساء، والذي أوضح أن الشارع العام يعتبر من بين الأماكن التي تشهد نسبا مرتفعة من العنف الممارس ضد النساء، داعيا مختلف الفاعلين والمتدخلين المشرفين على تأمين وتدبير الفضاءات العامة للعمل على الحد من استفحال هذه الظاهرة المشينة، وحماية المرأة العنصر الأهم والضروري في المجتمع وتقديم الدعم الإنساني والقانوني والأمني، بل وانخراط الجميع في هذه

المنظومة، وتجاوز حدود العمل المناسباتي إلى انشغال يومي لأن في حماية المرأة حماية للأسرة والمجتمع.

مداخلة رئيس المجلس العلمي المحلي بسيدي بنور

تطرق السيد أحمد العمراني، رئيس المجلس العلمي المحلي بسيدي بنور، إلى ظاهرة العنف، مصنفا إياه بالظلم المسلط على المرأة، حيث أصبح العلني منه قليلا مقابل ما يجري خفية تحت ستار التقاليد والعادات والأعراف، خلافا للتوجيه الإسلامي والإلهي. معززا ذلك بنصوص قرآنية وأحاديث نبوية شريفة.

وأوضح مفهوم العنف، وأنواعه، والأسباب الموقعة فيه، كالبيئة، والظروف المعيشية الصعبة، كالفقر والبطالة، وانتشار الثقافة السلبية في حق المرأة، خاصة الأمثال الشعبية التي تقوم بدور خطير في إذكاء العنف ضد المرأة، وعدم إعطائها المكانة الحقيقية التي حباها إياها الشرع الحكيم، بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني وسوء الفهم للنصوص الشرعية، مشيرا إلى بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي وضعت المرأة في مكانها المستحق بجانب أخيها الرجل، وتم التركيز على المفاهيم الخاطئة وما يتحدث به الكثير من الناس.

مداخلة نائب وكيل الملك

تناول السيد الصديق بنور، نائب وكيل الملك، دور النيابة العامة في وقف العنف الممارس ضد المرأة، وأشار إلى أن المشرع لم يعط تعريفا دقيقا للعنف وإنما أورد مجموعة من القوانين التي تجرم العنف ضد المرأة، بما فيه العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي، سيما العنف الجنسي لكونه الأكثر ممارسة بالأماكن العمومية.

أما في ما يخص دور النيابة العامة في معالجة هذه الظاهرة، فقد أوضح أنه باعتبار السلطة القضائية تسهر على حماية وضمان استقرار المجتمع، عملت وزارة العدل والحريات على إحداث خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بمختلف محاكم المملكة، تعمل إلى جانب خلايا أخرى والمجتمع المدني، وذلك اعتمادا على مساعدات اجتماعيات يقمن بدور اجتماعي ونفسي

مـن اسـتقبال واسـتماع وتوجيـه ومسـاعدة لفائـدة النسـاء المعنفـات، مشـيرا إلى المـادة 53 مـن مدونـة الأسرة التـي تعطـي الحـق للنيابـة العامـة لإرجـاع الزوجـة إلى بيـت الزوجيـة في حالـة الطـرد، إلا أن تطبيـق هـذه المـادة يواجـه إشـكالات خاصـة في حالـة رفـض الـزوج إرجـاع زوجتـه المطـرودة لبيـت الزوجيـة، مـما يوضـح الإشـكاليات القانونيـة التـي تعيـق حمايـة المـرأة المعنفـة.

مداخلة ممثل المجتمع المدني الحقوقي

مـن جهتـه، أشـار السـيد محمـد معـزوز، محامـي وفاعـل حقوقـي، إلى أنـه لا يجـب اعتبـار الطـلاق حقـا مشروعـا إذا ترتـب عنـه تشريـد المـرأة وأبنائهـا، داعيـا إلى سـن قوانـين كفيلـة بضـمان حقـوق المـرأة ومسـاواتها مـع الرجـل. واعتـبر السـيد معـزوز مـشروع القانـون المتعلـق بمحاربـة العنـف ضـد النسـاء إيجابيـا، إلا أنـه صعـب التطبيـق، حيـث لا يقتـصر فقـط عـلى العنـف ضـد النسـاء، بـل يشـمل أيضـا العنـف ضـد الأصـول.

وأكـد عـلى أهميـة اسـتحضار الديـن الإسـلامي، الـذي راعـى حقـوق البـشر وقطـع دابـر الكراهيـة اتجـاه المـرأة.

مداخلة ممثل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

مـن جهتـه، اسـتعرض السـيد عـلي الرحـاوي، ممثـل الـوزارة، الإنجـازات الوطنيـة في مجـال محاربـة العنـف ضـد النسـاء، سـواء المنجـزات المتعلقـة بالمجـال الثـاني للخطـة الحكوميـة «إكـرام» 2012-2016، حيـث تـم إنجـاز 39 إجـراء لمناهضـة جميـع أشـكال العنـف والتمييـز لمناهضـة العنـف ضـد النسـاء، أو تلـك المتعلقـة بالإطـار التشريعـي، كمـشروع القانـون المتعلـق بهيئـة المناصفـة ومكافحـة كل أشـكال التمييـز الـذي تمـت المصادقـة عليـه بمجلـس النـواب 10 مـاي 2016 وتـم تقديمـه بمجلـس المستشـارين، والمصادقـة النهائيـة عـلى مـشروع القانـون المتعلـق بإحـداث المجلـس الاستشـاري لـلأسرة والطفولـة 21 يونيـو 2016، وصـدر بالجريـة الرسـمية بتاريـخ 15 غشـت 2016. فيـما صـادق مجلـس النـواب على مـشروع قانون محاربـة العنـف ضـد النسـاء 20 يوليـو 2016، وتـم تقديمـه بمجلـس المستشـارين،

وتم تعديل الفصل 475 من القانون الجنائي المتعلق بزواج الفتيات القاصرات ضحايا التغرير والاختطاف، والذي يتعلق بحذف حق المغرر في الزواج من الفتاة القاصر المغرر بها، ومتابعته قضائيا، وكذا مراجعة القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها وتغييره بمشروع قانون 65-15 الذي أحيل على مجلس المستشارين.

كما استعرض المنجزات المتعلقة بتطوير المعرفة بالظاهرة، من قبيل تطوير وتفعيل المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء، وتوقيع بروتوكول التعاون بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وزارة العدل والحريات، ووزارة الصحة، والمديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الملكي، وتثبيت النسخة الثانية من التطبيق المعلوماتي لدى الشركاء، وكذا إصدار دليل الخلايا المؤسساتية لاستقبال النساء المعنفات على مستوى المحاكم والمستشفيات العمومية، ومراكز الشرطة والدرك الملكي بهدف التعريف بهذه الخلايا الموجودة على الصعيد الترابي والخدمات التي تقدمها، مع تسهيل عملية التواصل بين الشركاء المعنيين. بالإضافة إلى المنجزات المتعلقة بالآليات المؤسساتية للوقاية من العنف، كالمرصد الوطني للعنف ضد النساء، والمنجزات المتعلقة بآليات التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف، وتلك الخاصة بمجال التحسيس والتوعية بالظاهرة.

مداخلة ممثلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

تناولت السيدة نادية نوعم، ممثلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء سطات، ظاهرة الارتفاع المهول لنسبة العنف الممارس على المرأة، خاصة في الأماكن العمومية، مشيرة إلى العنف الجسدي والجنسي، وما يترتب عنه من عنف قانوني، حيث تتم مطالبة النساء المعنفات بالإثبات والأدلة، وإذا نتج حمل عن فعل الاغتصاب، فإنه لا يثبت نسبه إلى المغتصب، استنادا إلى أن المشرع حسم ذلك في المادة 147 من مدونة الأسرة.

كما أشارت إلى العنف الذي تتعرض له المرأة في المؤسسات السجنية، حيث قامت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بتشخيص أوضاع السجينات بالجهة، وتقييم مدى ملاءمة السياسة السجنية بالمغرب للمعايير الدولية الخاصة بحقوق السجينات، وبلورت توصيات من أجل ضمان حماية حقوقهن.

مداخلة ممثلة وزارة الصحة

استعرضت السيدة خولة السواني، ممثلة وزارة الصحة بخلية التكفل بالنساء ضحايا العنف، آليات انخراط وزارة الصحة في محاربة العنف ضد النساء، حيث قامت بخلق وحدات استقبال النساء ضحايا العنف والتكفل بهن. وفي هذا الإطار، اتخذت المديرية الجهوية للصحة مجموعة من الإجراءات تتمثل في التكفل المندمج والشامل بالنساء ضحايا العنف، من خلال إحداث وحدات التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمستشفيات، وتعزيزها بالموارد البشرية اللازمة، وتأمين التكفل الطبي اللازم، بالإضافة إلى تطوير الشراكة والتنسيق، والمشاركة في النظام الإعلامي وتقييم الأنشطة.

أما في ما يخص منهجية عمل وحدات التكفل بالنساء ضحايا العنف، فتعتمد على تأمين استقبال ملائم واستماع إيجابي مع احترام سرية وحميمية الضحية، والتكفل الطبي والطبي الشرعي بالضحية، والتكفل النفس، وكذا تسليم الشهادة الطبية وتحرير التقرير الطبي، وتسهيل المساطر الإدارية للضحية، ومصاحبتها داخل المؤسسة الاستشفائية، وتوجيهها حسب الحاجة نحو الجهة المختصة.

وفي ما يخص التتبع الجهوي للظاهرة، فيتم تعيين نقطة ارتكاز جهوية بمصلحة الصحة العمومية والمراقبة الوبائية، وجمع معلومات حول ظاهرة العنف ضد النساء والأطفال بالجهة، مع دراسة هاته المعلومات وتحليلها، ودراسة آثارها على الصحة على المستوى الجهوي، وإعداد حصيلة شهرية يتم إرسالها إلى المصالح المركزية لوزارة الصحة، ناهيك عن تنظيم دورات تكوينية مستمرة للأطر العاملة في وحدات التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

توزيع المشاركات والمشاركين

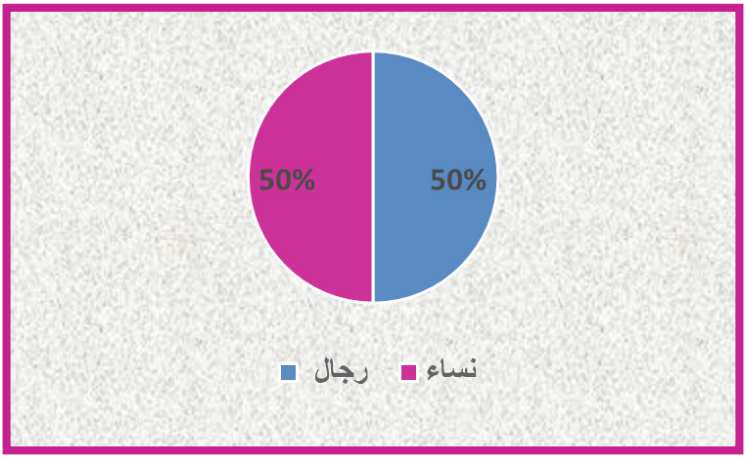

- العدد الإجمالي للمشاركة: *90* مشاركة ومشارك
- نسبة مشاركة الرجال: *50%*

❍ لقاء مدينة الداخلة 15 دجنبر 2016

بعد الكلمة الترحيبية، افتتح المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية لجهة الداخلة واد الذهب، أشغال اللقاء التواصلي، بتقديم السياق العام للحملة الوطنية التحسيسية الرابعة عشر، التي تسهر على تنظيمها جهويا مكونات القطب الاجتماعي، والتي خصص لها هذه السنة موضوع «أماكن عامة آمنة للنساء» تحت شعار «خليك من النذالة، احترام المرأة رجولة» وذلك من خلال مناقشة وتدارس مختلف أشكال العنف الجسدي والنفسي والجنسي، التي تواجهها المرأة المغربية في الأماكن العمومية.

وقد أشار إلى أن هذه الحملة التحسيسية استهدفت مجموعة من المدن من بينها مدينة الداخلة. رغم أن النساء الصحراويات لا يطالهن العنف بشكل كبير كما هو عليه الحال في مناطق أخرى من المملكة.

مداخلة ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

بعد ذلك، قدمت ممثلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية عرضا تضمن أهم المنجزات التي حققتها الوزارة في مجال مناهضة العنف ضد النساء سواء على المستوى التشريعي، المؤسساتي، تطوير المعرفة بالظاهرة،

توفير آليات التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف، والتحسيس والتوعية بالظاهرة.

مداخلة ممثلة وكالة التنمية الاجتماعية

وقد تلتها مداخلة ممثلة وكالة التنمية الاجتماعية لجهة الداخلة واد الذهب، التي تمحورت حول:

- تقديم الإطار العام المهيكل لتوجهات المغرب في مجال النهوض بحقوق النساء(الالتزامات الدولية للمملكة، المقتضيات الدستورية، الالتزامات الحكومية المعبر عنها في البرنامج الحكومي، المخطط التشريعي للحكومة الذي جعل إصدار مشروع قانون محاربة العنف ضد النساء من مشاريع القوانين ذات الأولوية التي يتعين إخراجها إلى حيز الوجود، الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة «إكرام» 2012-2016، التي خصص المجال الثاني منها لمكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء).
- مبررات اختيار موضوع حملة هذه السنة التي تم حصرها في ما يلي:
  - التوجه الجديد للوزارة منذ سنة 2012من حيث اعتماد موضوعات جديدة وتعميق النقاش حولها واستخلاص التوصيات بشأنها؛
  - استثمار نتائج التقرير الوطني الأول للمرصد الوطني للعنف ضد النساء وأهمية المعطيات والإحصائيات التي يتضمنها، والذي أفرز ارتفاع نسب العنف ضد النساء في الأماكن العمومية.
  - تنامي حالات التحرّش بشكل واضح في الشوارع والأماكن العمومية وارتفاع نسبة الاعتداءات الجسدية والجنسية ضد النساء الممارسة في الأماكن العمومية انطلاقا من التحليل الإحصائي لمعطيات المرصد الوطني للعنف ضد النساء؛
  - الوقوف على الممارسات السلبية التي تعاني منها المرأة المعنفة على مستوى الفضاءات العامة؛

- توعيـة وتحسـيس الفاعلـين عـلى مسـتوى تدبـير الشـأن العـام الوطنـي والـترابي بأهميـة اتخـاد تدابـير وقائيـة وحمائيـة خـلال عمليـة التهيئـة التحضريــة والعمرانيــة، وإنشــاء البنــى التحتيــة، وتأمــين الخدمــات العموميــة الضروريــة.

- منجـزات المنسـقية الجهويـة لوكالـة التنميـة الاجتماعيـة فـي إطـار مناهضـة العنـف ضـد النسـاء:

- المشـاركة في الحمـلات الوطنيـة لوقـف العنـف ضـد النسـاء محليـا بجهـة الداخلـة وادي الذهـب منـذ 2007؛
- المساواة استقبال في المشاريع للجمعيات؛
- مواكبة حاملي المشاريع؛
- دعــم مشــاريع المقدمــة مــن طــرف الجمعيــات بشراكــة مــع الــوزارة لســنتي 2015-2016 ضمــن المجــالات التاليــة:

1. دعم مراكز الاستقبال والاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف
2. الإدماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي للنساء.
3. دعم مراكز الوساطة الأسرية.
4. الإرشاد الأسري.
5. التربية الوالدية.
6. النهوض بأطفال في وضعية الشارع.
7. توفـير خدمـات التكفـل والمسـاعدة الاجتماعيـة للمسـنين داخـل الوسـط الأسريـة.

مداخلة ممثل التعاون الوطني

ومن جهته، أكد ممثل التعاون الوطني، في مداخلته، على كون مؤسسة التعاون الوطني تساهم بشكل كبير في الحد من الظاهرة، ومعالجة بعض مظاهرها المترتبة من خلال برامج الرعاية الاجتماعية.

توزيع المشاركات والمشاركين

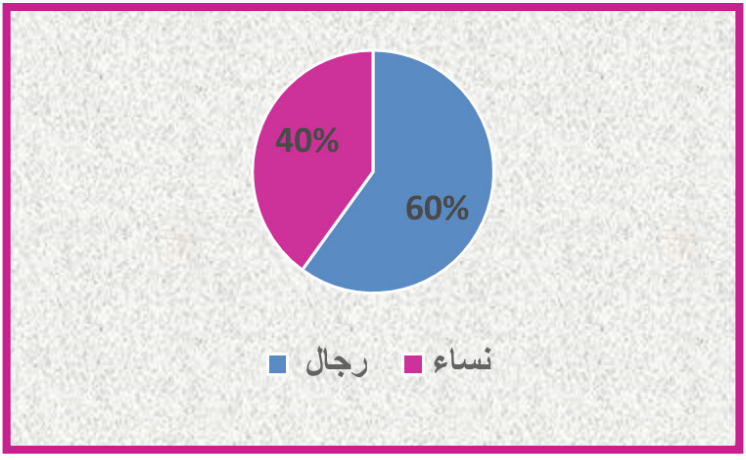

- العدد الإجمالي للمشاركين: 86 مشارك ومشاركة
- نسبة مشاركة الرجال: 60%

❍ لقاء مدينة قلعة السراغنة 15 دجنبر 2016

في إطار الحملة الوطنية الرابعة عشر لوقف العنف ضد النساء، التي خصصت لها هذه السنة موضوع "العنف ضد النساء في الأماكن العمومية"، نظمت المنسقية الجهوية لوكالة التنمية الاجتماعية بجهة مراكش آسفي، بتعاون مع مندوبية التعاون الوطني بقلعة السراغنة، يوما دراسيا تحت شعار "من أجل أماكن عامة آمنة للنساء"، صباح يوم الخميس 15 دجنبر 2016 بمقر بلدية المدينة.

المداخلة الأولى: الإنجازات الوطنية في مجال محاربة العنف ضد النساء

تطرق السيد يوسف السطحي، ممثل الوزارة، للسياق العام للحملة الرابعة عشر لمناهضة العنف ضد النساء، وللخصوصية التي تعرفها حملة هذه السنة، حيث أصبحت الحملة تشمل مختلف المدن والجهات، واستعرض منجزات الوزارة في مجال محاربة العنف ضد النساء، سواء المتعلقة بالإطار التشريعي، أو المتعلقة بتطوير المعرفة بالظاهرة، أو المتعلقة بالآليات المؤسساتية للوقاية من العنف، بالإضافة إلى المنجزات المتعلقة بآليات التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف، وتلك الخاصة بمجال التحسيس والتوعية.

تـم بعـد ذلـك تـم عـرض وصلـة تحسيسـية تتمحـور حـول العنـف ضـد النسـاء في الأماكـن العموميـة.

المداخلـة الثانيـة: دور النيابـة العامـة فـي الحـد مـن ظاهـرة العنـف ضـد النسـاء

قدمـت السـيدة ابتسـام العـذراوي، نائبـة وكيـل الملـك بالمحكمـة الابتدائيـة بقلعـة السراغنـة والمكلفـة بخليـة التكفـل بالنسـاء والأطفـال ضحايـا العنـف، عرضـا تنـاول تعريـف مفهـوم العنـف، وتمييـز أنواعـه وحالاتـه، وذكـرت بـدور النيابـة العامـة في التصـدي لظاهـرة العنـف ضـد النسـاء، عـبر خليـة اسـتقبال النسـاء المعنفـات وأطفالهـم، ومسـاعدتهم عـلى القيـام بالإجـراءات التـي يضمنهـا لهـن القانـون.

كـما ذكـرت بالـدور الـذي يقـوم بـه مركـز حقـوق النـاس في التكفـل بالنسـاء ضحايـا العنـف وإيوائهـم، مشـيرة إلى الأرقـام والإحصائيـات الخاصـة بالشـكايات والقضايـا الرائجـة امـام المحكمـة الابتدائيـة بقلعـة السراغنـة والمتعلقـة بالظاهـرة، وبينـت بعـض الإشـكالات التـي تعـترض عمـل النيابـة العامـة في التعامـل مـع الظاهـرة، سـواء تلـك التـي تتطلـب تدخـل المـشرع لسـن قوانـين جديـدة للحـد مـن الظاهـرة، أو تلـك المتعلقـة بعمـل بعـض المصالـح المتدخلـة كمندوبيـة وزارة الصحـة، وطالبـت بـأن تقـوم المسـاعدات الاجتماعيـات بالمراكـز الصحيـة بإرسـال نسـخ مـن المحـاضر المحـررة للنسـاء ضحايـا العنـف مبـاشرة بعـد تحريرهـا للمسـاعدة في تحقيـق العدالـة.

المداخلـة الثالثـة: دور مركـز حقـوق النـاس فـي التكفـل بالنسـاء ضحايـا العنـف

قـدم السـيد محمـد زروال، رئيـس مركـز حقـوق النـاس، ورقـة تعريفيـة بالمركـز، وبالـدور الـذي يقـوم في التكفـل بالنسـاء ضحايـا العنـف، وذلـك مـن خلال اسـتقبال المعنفـات وإيوائهـم، والتخفيـف مـن معاناتهـم والعمـل عـلى إدماجهـم بمسـاعدة مـن الوكالـة الوطنيـة لإنعـاش التشـغيل والكفـاءات، التـي سـاهمت في الإدمـاج الاجتماعـي لـ24 امرأة.

وأكـد السـيد زروال عـلى أهميـة إخـراج دفـتر تحمـلات خـاص بمراكـز الإيـواء، والرفـع مـن قيمـة الدعـم المـالي لمراكز الإيـواء، بالإضافـة إلى دعـوة الإعـلام للتعريف بالظاهـرة وتقديـم مـؤشرات حقيقيـة.

المداخلة الرابعة: الإسلام اول من تصدى للعنف ضد النساء

مـن جهتهـا، تطرقـت السـيدة سـميرة السـامري، ممثلـة المجلـس العلمـي المحـلي، لظاهـرة العنـف ضـد النسـاء مـن الوجهـة الدينيـة، وذكـرت بسـبق الإسـلام للاهتـمام بالمـرأة، حيـث حـدد طبيعـة العلاقـة بـين المـرأة والرجـل، وحـارب النظـرة الدونيـة للمـرأة، مسـتحضرة مجموعـة مـن الآيـات القرآنيـة والأحاديـث النبويـة، التـي تطرقـت لوضعيـة المـرأة وحقوقهـا، وتكريـم الإسـلام لهـا أمـا وأختـا وزوجـة.

هـذا، وتـم فتـح بـاب النقـاش، حيـث أعـرب جـل المتدخلـين عـن أهميـة هـذه الحمـلات للتحسـيس بخطـورة الظاهـرة وضرورة معالجـة أسـبابها بتبنـي مقاربـة حقوقيـة، ناهيـك عـن الاهتـمام بالتنشـئة الاجتماعيـة، سـواء عـلى بمختلـف أسـلاك التعليـم أو الأسرة، مـن أجـل خلـق ثقافـة مجتمعيـة تصـون كرامـة المـرأة وتحفـظ حقوقهـا.

واختتـم اللقـاء بتنظيـم زيـارة لمركـز حقـوق النـاس للوقـوف عـلى الخدمـات التـي يقدمهـا لفائـدة النزيـلات.

توزيع المشاركات والمشاركين

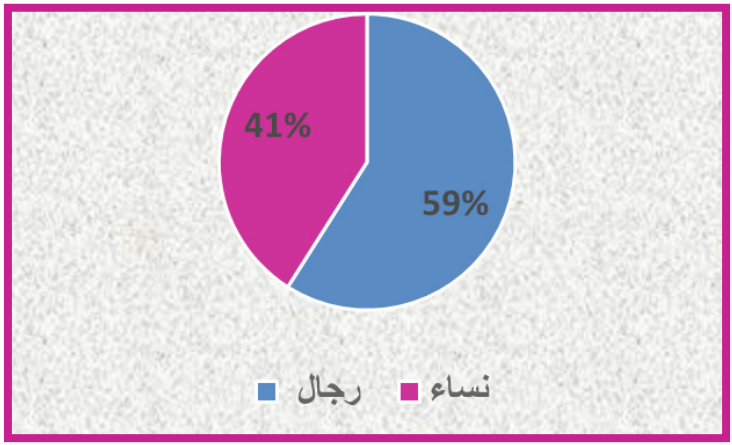

- العدد الإجمالي للمشاركين: 46 مشاركة ومشارك
- نسبة الرجال المشاركين: 59%

لقاء مدينة وجدة 19 دجنبر 2016

يشكل العنف ضد النساء بكل أشكاله، الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي، انتهاكا لكرامتها، فهو يحد من قدرة النساء على التمتع بحقوقهن التي يقرها لهن الدستور، ويحرمهن من الاستفادة من الفرص التي تتاح لهن للانخراط الفعال في المجتمع.

واستنادا إلى التقرير الوطني الأول، الذي أنجزه المرصد الوطني للعنف ضد النساء بناء على المعطيات والإحصائيات المستقاة من خلايا استقبال النساء ضحايا العنف الموجودة على مستوى محاكم المملكة والمستشفيات ومراكز الشرطة ومراكز الدرك الملكي، فإن الشارع العام يعتبر من بين الأماكن التي تشهد نسبا مرتفعة من العنف الجسدي الممارس ضد النساء، حيث تم تسجيل ما يقارب 53.7% من حالات العنف سنة 2014 مقابل 54.9 سنة 2013.

في هـذا الإطـار، نظمـت المنسـقية الجهويـة لوكالـة التنميـة الاجتماعيـة لقـاء جهويـا بمدينـة وجـدة تحـت شـعار **"مـن أجـل أماكـن عامـة آمنـة للنسـاء"** يـوم الإثنـين 19 دجنـبر 2016.

المداخلة الأولى: الإنجازات الوطنية في مجال محاربة العنف ضد النساء

تطـرق السـيد يوسـف السـطحي، ممثـل الـوزارة، للسـياق العـام للحملـة الرابعـة عـشر لمناهضـة العنـف ضـد النسـاء، وللخصوصيـة التـي تعرفهـا حملـة هـذه السـنة، فالحملـة الوطنيـة تشـمل اليـوم مختلـف المـدن والجهـات، واسـتعرض في عـرض مفصـل منجـزات الـوزارة في مجـال محاربـة العنـف ضـد النسـاء، والمتعلقـة بـالإطار التشريعـي، وتطويـر المعرفـة بالظاهـرة، بالإضافـة إلى الآليـات المؤسسـاتية للوقايـة مـن العنـف، وآليـات التكفـل بالنسـاء والفتيـات ضحايـا العنـف، والتحسـيس والتوعيـة.

ليتم بعد ذلك عرض وصلة إشهارية تعرف بظاهرة العنف ضد النساء.

المداخلة الثانية: دور الخلية المحلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف

تطرقـت السـيدة فتيحـة عميـظ، نائبـة وكيـل الملـك لـدى المحكمـة الابتدائيـة بوجـدة، إلى دور الخليـة المحليـة للتكفـل بالنسـاء ضحايـا العنـف التـي تسـتقبلها النيابـة العامـة، مـن اسـتقبال الضحيـة إلى حـين تحريـك مسـطرة الدعـوى العامـة، بالإضافـة إلى توفـير الإيـواء والدعـم النفـسي والحمايـة خـلال هـذه المرحلـة.

وأشـارت إلى حاجـة هـذه الخليـة، عـلى غـرار مختلـف الخلايـا، إلى تكويـن الأطـر مـن جهـة، وحاجتهـا إلى المـوارد البشريـة المختصـة في جميـع مراحـل التدخـل مـن جهـة ثانيـة.

المداخلة الثالثة: دور جمعية عين غزال 2000 في التكفل بالنساء ضحايا العنف

قدمـت السـيدة كاميليـة زاوي، ممثلـة جمعيـة عـين الغـزال 2000، عرضـا حـول تجربـة جمعيتهـا التـي تعتـبر الوحيـدة بمدينـة وجـدة التـي تعمـل عـلى إيـواء

واستقبال النساء المعنفات، إلى جانب الخلية المحلية والجهوية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، بالإضافة إلى الاشتغال في مجال التمكين الاقتصادي لهذه الفئة الهشة، والترافع على قضايا تهم المرأة في إطار التشبيك مع الجمعيات الوطنية، كتقديم مقترحات قوانين ودعم التمثيلية النسائية داخل مؤسسات القرار، والانفتاح على قضايا النساء المهاجرات في وضعية الهشاشة.

كما أشارت إلى عمل الجمعية على استقبال المعنفات وإيوائهن والتخفيف من معاناتهن والعمل على إدماجهن، من خلال توفير خدمات الاستقبال والاستماع، والإيواء الاستعجالي، وتأمين حماية سلامة المستفيدات عن طريق تجهيز المركز بكاميرات المراقبة والتعاقد مع محللة نفسانية ومحامي يتولى السهر على تتبع الملفات القانونية، إضافة إلى تكوينات تستجيب لحاجيات الفئات المستهدفة، ويسهم في تحقيق الاندماج الاجتماعي، شاكرة كل المتدخلين الذين ساهموا في مساعدة المركز للوصول إلى ما هو عليه اليوم.

المداخلة الرابعة: الإطار القانوني لمحاربة العنف ضد النساء

أشارت السيدة يامنة فاطمي، أستاذة جامعية بكلية الحقوق بوجدة، إلى خطورة انتشار ظاهرة العنف وأثرها على المستوى الأسري والاقتصادي، وأكدت أن المشرع المغربي يتبع ويتأثر بالقوانين الدولية. واعتبرت أن شعار الحملة الوطنية يقتصر على الأماكن العمومية، بالرغم من كون الفضاءات الخاصة هي التي تتعرض فيها النساء للعنف أكثر، وطالبت بضرورة مأسسة الوساطة الأسرية والتخصص في القضاء بالمغرب وتقوية قدرات الجهاز القضائي. كما طالبت بضرورة تنزيل قوانين زجرية لحماية المرأة والطفل في حالات الطلاق، والتشديد على وسائل الإثبات لتنفيذ الأحكام، دون إغفال زواج القاصرات وعمل القاصرات..

هذا، وتم فتح باب النقاش، حيث أعرب جل المتدخلين عن أهمية هذه اللقاءات للتحسيس بخطورة الظاهرة، وضرورة معالجة أسبابها، سواء بتبني

مقاربة حقوقية، أو الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية على مستوى أسلاك التعليم أو على مستوى الأسرة من أجل خلق ثقافة مجتمعية تصون كرامة المرأة وتحفظ حقوقها. وأسفر اللقاء عن مجموعة من التوصيات، منها:

- ضرورة إدماج التربية الجنسية في جميع المقررات التربوية، وفي جميع المستويات، للحد من التحرش؛
- العمل على المدخل القانوني لضمان أمن وحماية الزوجة المطرودة من بيت الزوجية، في حالة امتناع الزوج عن تطبيق ما هو منصوص عليه في المادة 53 من مدونة الأسرة، بترتيب جزاء عند عدم امتثاله؛
- توفير الشروط لإصدار الاحكام وتنفيذها، خاصة في قضايا إهمال الأسرة ودعاوي النفقة، التي رغم تنصيص القانون على مدة تصل إلى شهر فهي تتجاوزه من الناحية الفعلية؛
- إيجاد صيغة قانونية تعطي للأمهات الحق في الحصول على شهادة مغادرة لأطفالهم للمدارس في حالة النزاعات الأسرية؛
- التوسع في قبول وسائل إثبات العنف الممارس على النساء، خاصة ما يتعلق بالتحرش الجنسي؛
- توفير أطباء نفسانيين وعلماء اجتماع لفهم الظاهرة ومعالجتها؛
- التأسيس لمقاربة تلامس الفئات الصغيرة لخلق مجتمع يحترم ذاته وينبذ العنف؛
- الإشكاليات القانونية المطروحة في حالات الإثبات (الامتناع عن أداء الشهادة)؛
- سن أحكام زجرية في قضايا العنف الممارس على النساء، بما يضمن لهن الحماية القانونية؛
- إشكالية القوانين المؤطرة لإشكالية العنف الممارس على النساء.
- وضع تدابير للقطع مع استمرارية الزواج العرفي (بالفاتحة) وعدم التوثيق؛

- إيجاد حلول إشكالية الاغتصاب الذي يقع ضمن زنى المحارم، وتسجيل الأطفال الناتجين عنه؛
- العمل على تقييد السلطة التقديرية للقاضي في إثبات المادة الجنائية (القاضي يحكم ضمن مايراه مناسبا) وتركيز التخصص لدى القضاة (التخصص في القضاء)؛
- ضرورة إحداث مؤسسة الوساطة الأسرية.

توزيع المشاركات والمشاركين

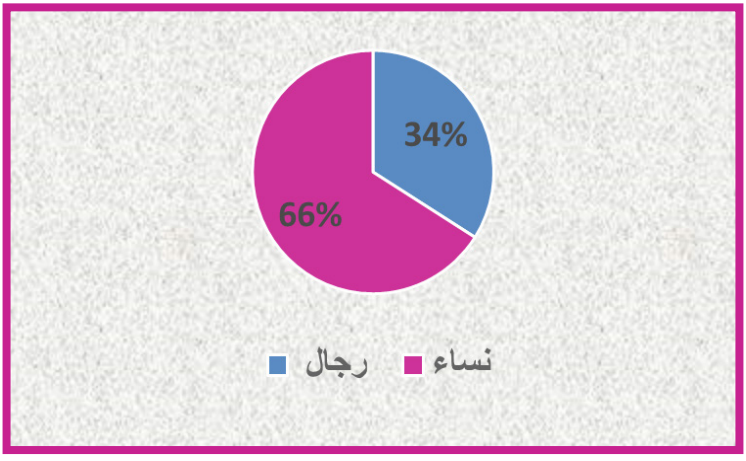

- العدد الإجمالي: 86 مشاركة ومشارك
- نسبة مشاركة الرجال: 34 بالمائة

المحطة الثالثة

اختتام فعاليات الحملة الوطنية الـ14

لوقف العنف ضد النساء

اللقاء الختامي للحملة

ترأست السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، صباح يوم الجمعة 23 دجنبر 2016 بقصر المؤتمرات بالصخيرات، فعاليات اللقاء الختامي للحملة الوطنية الـ14 لوقف العنف ضد النساء، والذي تميز بحضور أعضاء المرصد الوطني للعنف ضد النساء، والمرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام، وممثلات وممثلي القطاعات الحكومية، والجمعيات النسائية، ومراكز الاستماع والتوجيه والإرشاد القانوني، والمنظمات الدولية، ووسائل الإعلام.

كلمة السيدة بسيمة الحقاوي
وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

وعبّرت السيدة بسيمة الحقاوي عن شكرها العميق لكل من انخرط في هذا الورش الوطني الكبير لمناهضة العنف ضد النساء، والعمل المشترك، على مدى سنوات، للقضاء على هذه الظاهرة التي تتناقض مع المبادئ الإنسانية والحقوقية التي نص عليها الدستور المغربي من سلامة الجسد والعدالة والمساواة، وأشادت بدور المجتمع المدني الذي انخرط طوعا في التوعية والتحسيس بمخاطر ظاهرة العنف، وعمل على كسر جدار

الصمت حول الظاهرة، والذي يعوّل عليه في المساهمة الفعالة في الحد من هذه الآفة الخطيرة.

ونوهت السيدة بسيمة الحقاوي بدور الإعلام، بمختلف مؤسساته وآلياته، والذي ساهم في إيصال مضامين الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء، إلى عموم المغاربة وتوعيتهم بمخاطر هذا العنف. كما نوهت بدور مختلف القطاعات الحكومية ونجاعة تدخلاتها في تحقيق الالتقائية للنهوض بحقوق النساء للسير نحو مجتمع التسامح والعدالة.

واستعرضت السيدة الوزيرة التوصيات التي أسفرت عنها مختلف اللقاءات الجهوية للحملة انطلاقا من النقاش العمومي، كنداء موجه من قبل الفعاليات الحقوقية والمدنية والمؤسساتية لحماية النساء من جميع أشكال العنف، وفي مقدمتها الدعوة إلى ضرورة إخراج قانون العنف ضد النساء 103.13، الذي صادق عليه مجلس النواب في انتظار مصادقة مجلس المستشارين، وضرورة استمرار هذه الحملة الوطنية في مواضيع شتى مركزة على العنف الذي يمارس على المرأة.

وجددت السيدة بسيمة الحقاوي تأكيدها على استمرار وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في هذا الورش الهام، وتطوير آليات مناهضة العنف ضد النساء، وأبرزها المرصد الوطني للعنف ضد النساء كجهاز قائم، منوهة بالعمل الذي يقوم به لتحقيق النجاعة والاستمرارية في تطوير عمله، ودعت إلى مواصلة تعاون مختلف الفاعلين على هذه القضايا التي تقض مضجع الجميع، معلنة تضامنها مع الحملة الدولية التي أعلنتها الأمم المتحدة، لأن العنف قضية لا تجزئ، وتحتاج تعبئة على المستويين الدولي والوطني، ودعت إلى مزيد من تظافر جهود، وانخراط واسع وشراكة حقيقية مع كل الفاعلين حتى نتمكن من القضاء على هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد مجتمعنا.

كلمة السيدة ليلى الرحيوي
ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة

من جهتها، ذكرت السيدة ليلى الرحيوي، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بأن ظاهرة العنف ضد النساء حاضرة وبقوة في كل المجتمعات، ولها عوامل وتمظهرات نفسية ومادية وخيمة، مؤكدة أن المغرب قطع أشواطا مهمة في مجال محاربة العنف ضد النساء، وأشارت إلى بعض الإحصائيات المرتبطة

بالنساء ضحايا العنف، حيث يوجد أزيد من 4 ملايين معنفة في المدن، وأعدادا كبيرة في الأرياف يصعب الوصول إليهن، واستقصاء تجاربهن، نظرا لخصوصية المناطق القروية.

وتحدثت السيدة ليلى الرحيوي عن مبادرة الأمم المتحدة التي أطلقتها لحماية النساء من العنف في الفضاء العام، عبر تكوين عدد من السائقين والمرتفقين على أهمية احترام المرأة وضمان حقوقها بالتساوي، كنموذج مدينة مراكش التي استفادت من تكوين سائقي النقل العمومي، مجددة التأكيد على أهمية تعبئة كافة فعاليات المجتمع للحد من هذه الظاهرة وآثارها السلبية حتى نتمكن من العيش في مجتمع آمن وبدون عنف.

كلمة السيد عبد الإلاه يعقوب
ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان

وثمن السيد عبد الإله يعقوب، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، المجهودات التي قامت بها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية لإنجاح فعاليات هذه الحملة الوطنية الـ14 لوقف العنف ضد المرأة بمختلف الجهات، وعلى كل الفئات الاجتماعية، وأضاف أن نتائج العنف خطيرة على الصحة النفسية والجسدية ولها عواقب وخيمة على المرأة والمجتمع، مما يستوجب اتخاذ مجموعة من التدابير الحمائية والوقائية لحماية المرأة.

وأكد السيد عبد الإله يعقوب على أهمية استنتاجات وتوصيات مختلف اللقاءات الجهوية، والتي ستثري الحلول المناسبة، مما سيساهم في الحد من هذه الظاهرة.

كلمة السيد جمال الشاهدي
منسق المرصد الوطني للعنف ضد النساء

نـوّه السـيد جـمال الشـاهدي، منسـق المرصـد الوطنـي للعنـف ضـد النسـاء، بالعمل التشـاركي الـذي يجمـع الحكومـة والمجتمـع المـدني، مصحوبـا بـالإدارة القويـة لجلالة الملـك محمـد السـادس، حفظـه اللـه، في تعزيـز حقـوق الإنسـان، ومنهـا حقـوق المـرأة. كـما نـوه بـدور الحكومـة في إبـراز الآثـار الخطـيرة المترتبـة عـن ظاهـرة العنـف، ودعـا إلى ضرورة العمـل جميعـا، ومزيـد مـن تضافـر الجهـود لاسـتئصال ظاهـرة العنـف التـي هـي في ارتفـاع مسـتمر.

عرض وزارة التضامن والمرأة والاسرة والتنمية الاجتماعية

قدمت السيدة سكينة يبوري، رئيسة قسم المرصد الوطني للمرأة، عرضا حول نتائج اللقاءات الجهوية الـ11 التحسيسية، التي نظمت بمختلف جهات المملكة، والتوصيات المنبثقة عنها، حيث أشارت إلى الهدف العام للحملة الوطنية الـ14 لوقف العنف ضد النساء، المتمثل في تسليط الضوء على العنف الممارس ضد النساء بمختلف أشكاله في الأماكن العمومية المختلفة، وعلى سلوك المُعنف في هذه الفضاءات، وذكرت بالأهداف الخاصة، التي تجلت في:

- إثارة النقاش حول العنف الممارس ضد النساء في الفضاءات العمومية؛
- إشراك الفاعلين والمتدخلين المعنيين بتأمين وتهيئة وتدبير الفضاءات العمومية، وتحسيسهم بأدوارهم المهمة في هذا المجال؛

- تـدارس سـبل جعـل المـدن المغربيـة آمنـة والتصـدي لـكل المظاهـر المؤدية لسـلوكات العنـف ضـد النسـاء فـي الأماكـن العمومية؛
- التوعيــة والتحســيس بالآثــار الســلبية لســلوكات العنــف فــي الفضــاءات العموميــة؛
- الخروج بتوصيات عملية قابلة للتطبيق من أجل محاربة هذه الظاهرة.

كـما اسـتعرضت محطـات الحملـة وطنيـا وجهويـا، ونسـبة المشـاركات والمشـاركين في مختلـف فعالياتهـا، مـبرزة التوصيـات التـي انبثقـت عنهـا مصنفـة وفـق المجـالات التاليـة:

- توصيات مرتبطة بالمجال المجال التشريعي؛
- توصيات مرتبطة بالمنظومة المؤسساتية؛
- توصيات مرتبطة بمجال التحسيس والتوعية؛
- توصيات مرتبطة بالسياسات العمومية؛
- توصيات مرتبطة بخدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف؛
- توصيات عامة.

توصيات الحملة الوطنية الـ14
لوقف العنف ضد النساء

توصيات مرتبطة بالمجال المجال التشريعي

- تطوير وتفعيل الإطار التشريعي الوطني المتعلق بمناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء؛
- التسريع بالمصادقة على مشروع قانون العنف ضد النساء؛
- التسريع بالمصادقة على مشروع القانون المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
- تفعيل وأجرأة المقتضيات القانونية التي تروم معاقبة مرتكبي العنف ضد النساء.

توصيات مرتبطة بالمنظومة المؤسساتية

- إحداث آليات جهوية لمحاربة العنف ضد النساء؛
- تفعيل الهيئات الاستشارية المتعلقة بالمساواة والنوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بالجماعات الترابية، وتمكينها من المساهمة في بلورة واقتراح سياسات عمومية وطنية وترابية لحماية النساء من العنف؛
- تحسين وتجويد الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف بالخلايا المؤسساتية؛
- تعزيز وتفعيل المقتضيات الحمائية للمرأة المعنفة؛
- تعزيز خلايا استقبال النساء والأطفال داخل المستشفيات بالأخصائيين النفسيين والمساعدات الاجتماعيات.

توصيات مرتبطة بمجال التحسيس والتوعية

- تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية دورية حول الظاهرة بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني؛
- تخصيص برامج تحسيسية خاصة بالأسر لمواجهة العنف داخل الأسرة؛
- توعية النساء والفتيات بحقوقهن القانونية؛

- تحسيس وتوعية النساء ضحايا العنف بضرورة التبليغ عن العنف الممارس ضدهن، مع توفير الحماية لهن؛
- تعزيز دور الإعلام في التحسيس والتوعية بخطورة آثار العنف على الأفراد والأسر والمجتمع؛
- تعزيز دور المؤسسات الدينية في التحسيس والتوعية بمناهضة العنف ضد النساء؛
- ترسيخ قيم المساواة والعدل والإنصاف في البرامج التعليمية والدينية والإعلامية؛
- اعتماد المقاربة التربوية كمدخل أساسي لمناهضة جميع أشكال العنف.

توصيات مرتبطة بالسياسات العمومية

- الأخذ بعين الاعتبار وضعية المرأة المهاجرة واللاجئة في السياسات والبرامج الحكومية، خاصة في مجال محاربة العنف؛
- تفعيل دور الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري لتحسين مستوى الخطابات التي يروجها الإعلام؛
- التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توفير المشاريع المدرة للدخل؛
- تعزيز ولوج النساء لمراكز القرار؛
- إدماج مواد خاصة بالتربية على الحقوق والمساواة ومناهضة جميع أشكال العنف بالمقررات الدراسية والبرامج الإعلامية؛
- مراعاة حقوق الأطفال في حالة النزاعات الأسرية؛
- إحداث فضاءات للمواكبة الاجتماعية للأبناء.

توصيات مرتبطة بخدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف

- تفعيل دور خلايا استقبال النساء المعنفات على مستوى بعض الجهات؛
- مأسسة عمل خلايا استقبال النساء المعنفات، وإعادة النظر في الإطار القانوني المحدث لها؛

- تعميم إحداث ودعم مراكز الإيواء إقليميا وجهويا؛
- إخراج دفتر تحملات خاص بمراكز الإيواء؛
- إحداث مراكز متخصصة في الوقاية والحماية من كل أشكال العنف ضد المرأة ترابيا؛
- تعزيز وجود مراكز الاستماع على المستوى الترابي؛
- تأهيل وتقوية قدرات الأطر العاملة بمراكز الاستماع؛
- تعزيز التكفل الصحي والنفسي للنساء ضحايا العنف، وأسرهن؛
- اعتماد المقاربة النفسية لمعالجة ومواكبة مرتكبي العنف ضد النساء.

توصيات عامة

- تعميق البحث والدراسة حول ظاهرة العنف ضد النساء من خلال إنجاز دراسات سوسيولوجية وبحوث ميدانية؛
- دعم مراكز الاستقبال والمتابعة النفسية والمساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف؛
- تبسيط المساطر أمام النساء ضحايا العنف، ومواكبتهن خلال مراحل المتابعة؛
- الرفع من الدعم المقدم للجمعيات العاملة في مجال مناهضة العنف؛
- إحداث آليات لتنسيق عمل الجمعيات المحلية العاملة في مجال العنف للرفع من فعالية تدخلها؛
- توحيد الرؤية والتنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين لبلورة استراتيجية فاعلة وهادفة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الإقليمية والجهوية؛
- تطوير المواكبة للفاعلين والمتدخلين محليا وجهويا في مجال العنف ضد النساء.

برنامج اللقاءات الوطنية والجهوية للحملة الرابعة عشر لمناهضة العنف ضد النساء

النشاط	التاريخ	المدينة	الجهة
ندوة إطلاق الحملة	25 نونبر 2016	الصخيرات	الرباط سلا القنيطرة
اللقاءات الجهوية	29 نونبر 2016	طنجة	طنجة تطوان الحسيمة
	01 دجنبر 2016	الرشيدية	درعة تافيلالت
	06 دجنبر 2016	شفشاون	طنجة تطوان الحسيمة
	06 دجنبر 2016	القنيطرة	الرباط سلا القنيطرة
	07 دجنبر 2016	فاس	فاس مكناس
	08 دجنبر 2016	سيدي إفني	سوس ماسة
	08 دجنبر 2016	بني ملال	بني ملال خنيفرة
	14 دجنبر 2016	سيدي بنور	الدار البيضاء سطات
	15 دجنبر 2016	الداخلة	الداخلة واد الذهب
	15 دجنبر 2016	قلعة السراغنة	مراكش آسفي
	19 دجنبر 2016	وجدة	الشرقية
اللقاء الختامي	23 دجنبر 2016	الصخيرات	الرباط سلا القنيطرة

إحصائيات عدد المشاركات والمشاركين في لقاءات الحملة الوطنية والجهوية

المدينة	التاريخ	عدد المشاركات والمشاركين			نسبة الرجال بـ%
		نساء	رجال	المجموع	
الصخيرات	25 نونبر 2016	149	61	210	29
طنجة	29 نونبر 2016	21	21	42	50
الرشيدية	01 دجنبر 2016	39	45	84	54
شفشاون	06 دجنبر 2016	40	11	51	22
القنيطرة	06 دجنبر 2016	44	27	71	38
فاس	07 دجنبر 2016	66	44	110	40
سيدي إفني	08 دجنبر 2016	86	47	133	35
بني ملال	08 دجنبر 2016	42	34	76	45
سيدي بنور	14 دجنبر 2016	45	45	90	50
الداخلة	15 دجنبر 2016	19	27	46	60
قلعة السراغنة	15 دجنبر 2016	34	52	86	59
وجدة	19 دجنبر 2016	33	17	50	34
الصخيرات	23 نونبر 2016	68	46	114	40
المجموع		686	477	1 163	41